دراسة تعقبات

الحافظ ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة على الحافظ ابن حبان في صحيحه

The Study of Ibn Hajar's Annotations in His Book Ithaf al-Maharah on Ibn Hibban's Sahih"

إعداد :

ياسر بن عبدالله بن سليمان السلمان

الأستاذ المشارك في قسم السنة وعلومها

جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية

Associate Professor Yasser bin Abdullah bin Suleiman Al-Salman

Qassim University - Kingdom of Saudi Arabia

١٤٤٦هـ ٢٠٢٤م

المستخلص

أحاديث أخرجها ابن حبان في صحيحه، وتعقبه ابن حجر في ذلك في كتابه إتحاف المهرة، فلا يدخل في البحث ما تعقبه في غير كتابه الصحيح ، ولا ما تعقبه في الصحيح في غير أحكامه على الحديث، كالجمع والتفريق بين الرواة ، وتبين من خلال نظر الباحث أن الصواب في أغلب التعقبات هي في جانب ابن حجر، وهذا أمر طبعي، لأن الناقد بصير، فهو يأتي إلى شيئ موجود فيقوم بتحليله وبيان عيوبه، بعكس الأول الذي أنشأ المعدوم، فالنقد كالترميم للبيت، ما كان ليكون لولا وجود هذا البيت، فالفضل للسابق حتمًا، وكفى المرء نبلاً أن تُعد معايبه ،جزى الله ابن حبان وابن حجر خير الجزاء ، وحوت التعقبات ثلاثة عشر حديثاً .

الكلمات المفتاحية : ابن حبان – ابن حجر – التعقبات – الاستدراكات

Abstract

This research focuses on the hadiths narrated by Ibn Hibban in his Sahih and the subsequent annotations by Ibn Hajar al-Asqalani in his "Itihaf al- Al Mahrah "." The study is limited to the specific hadiths and their evaluations in Ibn Hibban's Sahih, excluding any annotations found in other works or those that do not directly pertain to the authenticity or classification of the hadiths. A comparative analysis reveals that Ibn Hajar's critiques are generally more accurate. This is a natural outcome, as the critic possesses a more discerning eye. The critic examines an existing work, identifying its flaws and offering insights. In contrast, the original author is tasked with creating something from nothing. Thus, criticism can be likened to the restoration of a building; it would not exist without the original structure. The credit for the initial creation undoubtedly belongs to the original author. However, the act of identifying shortcomings is a noble endeavor the research has identified thirteen hadiths that are the subject of these annotations.

Keywords: Ibn Hibban, Ibn Hajar, annotations, critiques.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن السنة النبوية مصدر عظيم من مصادر الشريعة الإسلامية، وقد لاقت من أبناء الأمة الاهتمام والعناية والرعاية، وتفننوا في خدمتها بما يدعو للفخر، ومن أبناء الأمة الذين كان لهم جهد مشكور في خدمة السنة: الإمام أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البُستي السجستاني، فقد ألَّف في المروي كتابه الصحيح، وألَّف في الرواة كتابيه المجروحين والثقات، وله منهجه الذي سار عليه، وقد لقيت هذه الكتب القبول، على نقد في بعض المواضع، شأنه شأن غيره، وكفى المرء نبلًا أن تُعد معايبه.

ألَّف –رحمه الله– كتابه الصحيح على طريقة التقاسيم والأنواع ورتبه ترتيبًا يصعب معه استخراج الحديث، فجاء ابن بلبان الفارسي ورتبه على الموضوعات فسهله للناظرين وعظم الانتفاع به، وقد اهتم العلماء بكتاب ابن حبان، ومن صور هذا الاهتمام أن رتب ابن حجر أطرافه على المسانيد وأدخله مع غيره في كتابه إتحاف المهرة بأطراف المسانيد العشرة، فكان ابن حجر يسوق أسانيد ابن حبان، ويسوق أقواله وأحكامه أحيانًا مقرًّا لها محتفيًا بها، إلا أن هناك أحاديث خالف فيها ابن حجر ابن حبان وتعقبه فيها، وهي مواضع قليلة في كتابه هذا، فجاء هذا البحث ليدرس هذه التعقبات في حكمه على الأحاديث، وأيها أقرب للصواب في نظر الباحث.

أهمية البحث:

١– المكانة العلمية للمتعقَب عليه وهو ابن حبان البستي رحمه الله؛ فقد برز في عدة فنون، منها الحديثية وهذا ظاهر، ومنها الفقهية وهذا يلحظه الناظر في تبويباته على الأحاديث في صحيحه.

٢– المكانة العلمية للمتعقِب وهو ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث في القرن التاسع الهجري، وصاحب المصنفات العظيمة، وقد عاش مع كتب السنة جمعًا ودراسةً وتخريجًا وترتيبًا وتهذيبًا.

٣– للتعقبات أثرها البيّن على عقلية الباحث وملكته النقدية، حيث يوازن بين الأقوال، ويرجح بين الأحكام.

أهداف البحث:

١– جمع الأحاديث التي تعقب فيها ابن حجر ابن حبان في أحكامه على الأحاديث عن طريق كتابه إتحاف المهرة.

٢– تخريج هذه الأحاديث ودراستها، وبيان وجه الصواب فيها من وجهة نظر الباحث.

٣– بيان أن بعض هذه التعقبات مما لا يصح أن يكون تعقبًا، لأن لابن حبان في بعض

القضايا منهجه الخاص، وقد سار عليه والتزمه في كتابه.

حدود البحث:

الأحاديث التي أخرجها ابن حبان في صحيحه، وتعقبه ابن حجر في ذلك في كتابه إتحاف المهرة، فهي تعقبات على حكمه على الحديث بالصحة، فيخرج ما تعقبه في غير كتابه الصحيح(١)، ويخرج أيضًا ما تعقبه مع غيره ، وما تعقبه في الصحيح لكن ليس في الحكم على الحديث، إنما في التمييز بين الرواة أو في الجمع والتفريق بين الرواة(٢)، وإن كان لاشك أن هذا سيكون له تأثير في الحكم على الحديث فيما لو كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا، لكن المراد بالبحث التعقب المباشر في أحكامه على الأحاديث.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة أفردت هذه الأحاديث.

منهج البحث:

جمع هذه الأحاديث على الشرط السابق، وترتيبها على الموضوعات كترتيب ابن بلبان، بدل المسانيد، ونقل النص المتعقَب عليه من كلام ابن حبان في الصحيح، إذ قد يختصر ابن حجر عبارة ابن حبان، وربما وقع في الاختصار لبس أو وهم(٣)، ثم إيراد تعقب ابن حجر عليه، ثم القيام بدراسة هذا التعقب بتخريج الحديث من كتب السنة مرتبًا المخرجين على الوفيات –بما فيهم أصحاب الكتب الستة– ثم دراسة الطرق والحكم على الحديث، والانتهاء إلى خلاصة رأي الباحث في ترجيح قول ابن حبان أو ابن حجر.

وكانت خطة البحث على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث، وأهدافه، والمنهج المتبع في عرض التعقبات.

المبحث الرئيس: دراسة الأحاديث التي تعقبها ابن حجر على ابن حبان مرتبة على الموضوعات ، وتحته ثلاثة عشر حديثاً .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

أسأل الله سبحانه أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يغفر لأئمتنا ويجزيهم عنا خير الجزاء.

---

(١) ينظر مثلًا: إتحاف المهرة لابن حجر (٢/ ٤٧/ ١١٩٤) حيث تعقب ابن حبان في كتابه روضة العقلاء مع أن هذا الكتاب ليس من شرط ابن حجر في الإتحاف، وينظر أيضًا: الإتحاف (١٥/ ١٩٣٥٤/٣٠٣) فقد تعقبه في كتابه المجروحين.

(٢) ينظر مثلًا: الإتحاف (٣/ ٢٦٧٩/١٣٧)، و(٦/ ٦٨٠١/٤٥٦)، و(٨/ ٩٠٠٩/٩٩)، و(١٧/ ٢٢٧٣٤/٥٢٦) وغيرها، وهي صالحة لجمعها ودراستها في مثل هذه البحوث.

(٣) ينظر مثلًا التعقب الخامس .

التعقب الأول:

قال ابن حبان في صحيحه (٣/٢١٤/٩٣٤):

أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة بخبر غريب، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرنا يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني العلاء بن رؤبة التميمي هو الحمصي، عن هاشم بن عبد الله بن الزبير، أن عمر بن الخطاب أصابته مصيبة، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكا إليه ذلك، وسأله أن يأمر له بوسق من تمر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن شئت أمرت لك بوسق من تمر، وإن شئت علمتك كلمات هي خير لك؟ »، قال: علمنيهن، ومر لي بوسق، فإني ذو حاجة إليه، فقال: «قل: اللهم احفظني بالإسلام قاعدًا، واحفظني بالإسلام قائمًا، واحفظني بالإسلام راقدًا، ولا تطع فيّ عدوًا حاسدًا، وأعوذ بك من شر ما أنت آخذ بناصيته، وأسألك من الخير الذي هو بيدك كله».

قال أبو حاتم رضي الله عنه: توفي عمر بن الخطاب، وهاشم بن عبد الله بن الزبير ابن تسع سنين" اهـ.

قال ابن حجر في الإتحاف (١٢/ ٣٩٠/١٥٨٢٠): " قلت: هذا شيء لم يوافق عليه ابن حبان أحد، فإن عمر توفي ولعبد الله بن الزبير اثنتان وعشرون سنة فمن أين له أن هاشما ولد ولعبد الله ثلاث عشرة ؟ ثم إن صورة هذا السياق أن هاشمًا لم يسمع من عمر، ولا رواه عنه؛ بل حكى قصة لم يدركها، ولا سمى من حدثه بها. وقد قال أبو حاتم الرازي: هاشم عن عمر مرسل".

دراسة التعقب:

أخرج ابن حبان هذا الحديث في صحيحه لأنه يرى أن الحديث متصل، وأن هاشمًا بإمكانه سماع ذلك من عمر؛ لأنه في سن يصح فيه السماع، وإن لم ينص على السماع إذ أن مذهب ابن حبان الاكتفاء بإمكان السماع كما نقله عنه ابن رجب[١]، واستبعد ذلك ابن حجر من جهتين:

الأولى: في استبعاد ما ذكره من السن، ذلك أن سن والده عند وفاة عمر رضي الله عنه اثنتان وعشرون سنة، فعبدالله ولد في شوال من السنة الثانية من الهجرة، وتوفي عمر مقتولًا في آخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين[٢]، ومعنى ذلك أن هاشمًا ولد ولعبدالله ثلاث عشرة سنة، وهذا بعيد جدًا خاصة إذا علمنا أن هناك من هو أكبر منه سنًا، فخبيب وحمزة ابنا عبدالله أكبر منه سنًا[٣] –وقد يكون غيرهما أيضًا– ولأجل هذا رأى أبو حاتم أن روايته عن عمر مرسلة[٤].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٦٤).

(٢) ينظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربعي (٧٠) (١٠٩).

(٣) ينظر: طبقات ابن سعد (٢/ ٣٠)، والاستيعاب لابن عبدالبر (٣/٩٠٥)، وتهذيب الكمال (٨/٢٢٤).

(٤) الجرح والتعديل (٤٣٩).

الثانية: أن صيغة الرواية لا تفيد اتصالًا، فهو يحكي قصة وقعت لعمر مع النبي عليه الصلاة والسلام ومحال أن يكون حاضرًا لها فهو تابعي، وقد رواها عن عمر بالأنأنة، فحتى لو كان له سماع من عمر فإن القصة لم يعاصرها، وصيغة الرواية لاتفيد سماعًا، وبمثل هذا فرق الإمام أحمد وغيره بين العنعنة والأنأنة(١).

والحديث أخرجه البخاري في التاريخ تعليقًا(٢٨٤٦)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في المعرفة والتاريخ(٤٠٣/١)–ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير(٢٥٢)–والخرائطي(٧٢٣)(١٠٨٦)، والضياء في المختارة(٢٩٦) من طريق يونس بن يزيد عن الزهري عن المعلى بن رؤبة التميمي عن هاشم عن عمر رضي الله عنه.

والمعلى فيه جهالة فقد قال الإمام أحمد: (لا أعرفه)، ولم يذكر البخاري وابن أبي حاتم فيه شيئًا(٢)، لذا قال ابن كثير: (هذا حديث غريب)(٣).

التعقب الثاني:

قال ابن حبان في صحيحه (٤/ ٩٣):

(باب جلود الميتة:

١٢٧٧ – أخبرنا عبد الكبير بن عمر الخطابي بالبصرة بخبر غريب قال حدثنا بشر بن علي الكرماني قال حدثنا حسان بن إبراهيم قال حدثنا أبان بن تغلب عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن عكيم قال: "كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب".

ذكر البيان بأن عبد الله بن عكيم شهد قراءة كتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم بأرض جهينة:

١٢٧٨ – أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي قال حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا النضر بن شميل قال حدثنا شعبة قال حدثنا، الحكم قال سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يحدث، عن عبد الله بن عكيم الجهني قال: قرئ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض جهينة أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب.

---

(١) شرح علل الترمذي (٣٧٨/١).

(٢) التاريخ الكبير (١٧٢٨)، والجرح والتعديل(٢٢٣٦)، و بحر الدم (١٠١٤)،

(٣) مسند الفاروق (٢٣٩/١).

ذكر لفظة أوهمت عالمًا من الناس أن هذا الخبر مرسل ليس بمتصل:

١٢٧٩ – أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان قال حدثنا هشام بن عمار قال حدثنا صدقة بن خالد قال حدثنا يزيد بن أبي مريم عن القاسم بن مخيمرة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا مشيخة لنا من جهينة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليهم: "أن لا تستمتعوا من الميتة بشيء".

قال أبو حاتم رضى الله تعالى عنه: هذه اللفظة حدثنا مشيخة لنا من جهينة أوهمت عالمًا من الناس أن الخبر ليس بمتصل، وهذا مما نقول في كتبنا: إن الصحابي قد يشهد النبي صلى الله عليه وسلم ويسمع منه شيئًا ثم يسمع ذلك الشيء عن من هو أعظم خطرًا منه عن النبي صلى الله عليه وسلم فمرة يخبر عما شاهد وأخرى يروي عمن سمع ألا ترى أن ابن عمر شهد سؤال جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان وسمعه عن عمر بن الخطاب؟ فمرة أخبر بما شاهد ومرة روى عن أبيه ما سمع فكذلك عبد الله بن عكيم شهد كتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك فأدى مرة ما شهد وأخرى ما سمع من غير أن يكون في الخبر انقطاع.

ومعني خبر عبد الله بن عكيم: "أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب" يريد به قبل الدباغ والدليل على صحته قوله صلى الله عليه وسلم: "أيما إهاب دبغ فقد طهر"

قال ابن حجر في الإتحاف (٩٣٣٥/٢٥٨/٨) بعد أن ذكر تخريج الطحاوي من طريق صدقة بن خالد، عن يزيد بن أبي مريم، عن القاسم بن مخيمرة، عن عبد الله بن عكيم، حدثني أشياخ من جهينة وتخريج ابن حبان لهذا الطريق؛ قال: "كذا رأيت فيه، فما أدري أسقط من إسناد الطحاوي أو زيد في إسناد ابن حبان، فيحرر من عندهما"، ثم نقل قول ابن حبان في الجمع بين الإسنادين: "قال ابن حبان: ليس بينهما تضاد؛ لأنه شهد قراءة كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره به شيخه له، فأدى كما شهد، وأدى كما سمع. قلت–القائل ابن حجر –: بل الخبر معلول من جهات أخرى شتى".

<u>دراسة التعقب:</u>

الحديث يرويه عبدالله بن عكيم رضي الله عنه، وعنه:

١–القاسم بن مخيمرة: أخرج روايته: البخاري في التاريخ (٧٤٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٥٧٥)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٢٢٧)، وابن المنذر في الأوسط (٨٤٧)، والطحاوي في المشكل (٣٥٤١) وفي المعاني (٢٦٩١)، وابن حبان كما سبق، والطبراني في الأوسط (٤٥٢٦)، وأبونعيم في معرفة الصحابة (٤٤١٨) (٧١٥٦)، جميعهم من طريق صدقة بن خالد، عن يزيد بن أبي مريم.

والطبراني في الأوسط (٦٧١٦) (٦٨٣١) من طريق عبدالملك بن أبي غنية عن الحكم بن

عتيبة.

كلاهما (يزيد، والحكم) عن القاسم بن مخيمرة، عن عبد الله بن عكيم الجهني، قال: حدثنا مشيخة لنا من جهينة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليهم: «لا تنتفعوا من الميتة بشيء».

٢-هلال بن أبي حميد الوزان: أخرج روايته: أحمد (١٨٧٨٤)، وابن أبي خيثمة (١٢٢٤) (٣٧٥٦)، والنسائي (٤٢٥١)، والطبراني كما في تعليقة ابن عبدالهادي على العلل (١٣٧/١)، وأبو نعيم في المعرفة(٤٤١٧).

٣-زيد بن وهب: أخرج روايته: ابن جرير في تهذيب الآثار (١٢٢٨)، وأبونعيم (٤٤١٦)، وفي تاريخ أصبهان(٧٠/٢).

٤-أبو إسحاق: أخرج روايته: ابن جرير (١٢٢٩).

٥-عبدالملك بن عمير: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط (٦٤٩٠)، والمخلص كما في المخلصيات (١٥٣٨).

٦-أبو فروة مسلم الجهني: أخرج روايته: الطبراني (٧٦٦٨).

٧-عبدالله بن عبيدالله الهاشمي: أخرج روايته: الطبراني (٩٣٧٨).

٨-عبدالرحمن بن أبي ليلى ؛ وعنه: الحكم بن عتيبة، ويزيد بن أبي زياد الهاشمي.

أما رواية يزيد فأخرجها: أبو نعيم في المعرفة (٤٤١٤).

وأما رواية الحكم فقد رواها عنه جمع، وهم:

١-شعبة بن الحجاج: أخرج روايته: أبو داود الطيالسي (١٣٨٩)، وعبدالرزاق (٢٠٢)، وابن سعد (١١٣/٦)، وابن أبي شيبة (٢٥٢٧٨)(٣٣٨٨٦)، ، وأحمد (١٨٧٨٠)(١٨٧٨٥)، وابن ماجه(٣٦١٣)، وأبوداود(٤٣٢٧)، والنسائي(٤٢٤٩)، وابن جرير(١٢٢٥)، والبغوي في معجم الصحابة (١٦٧٨)، وابن المنذر(٨٤٦)، والطحاوي(٣٢٣٦)، وفي المعاني (٢٦٨٨)، وابن حبان(١٢٧٨)، والطبراني(١٠٤)، وابن عدي (٤٨/٥)، والحاكم في علوم الحديث ص(٨٦)، وأبو نعيم في المعرفة(٤٤١٣)، ، والبيهقي(٤١)(٤٢)، والخطيب في الموضح (١٧١/٢).

٢-منصور بن المعتمر: أخرج روايته: ابن أبي شيبة(٢٥٢٧٦)، وفي المسند(٧٨٤)-ومن طريقه ابن ماجه(٣٦١٣)-والنسائي(٤٢٥٠)، وابن جرير(١٢٢٦)، والخطيب في المتفق(٤٤٤).

٣-سليمان بن مهران الأعمش: أخرج روايته: الترمذي(١٧٢٩)، والخطيب في المتفق(٤٤٤).

٤-سليمان بن أبي سليمان الشيباني: أخرج روايته: ابن أبي شيبة(٢٥٢٧٧)، وفي المسند(٧٨٥)-ومن طريقه ابن ماجه (٣٦١٣) - والترمذي(١٧٢٩)، والطحاوي

(٣٢٣٨)، وفي المعاني (٢٦٩٠)، والبيهقي(٥٧).

٥- خالد بن مهران الحذاء؛ وعنه:

عبدالوهاب الثقفي: أخرج روايته: أحمد (١٨٧٨٢)، وأبوداود(٤١٢٨)-ومن طريقه البيهقي(٤٣).

وعباد بن عباد: أخرج روايته: أحمد (١٨٧٨٣)، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (١٥٦).

والمعتمر بن سليمان: وعنه محمد بن عبد الأعلى الصنعاني أخرج روايته ابن جرير (١٢٢٤).

ونعيم بن حماد المروزي: أخرج روايته: الطحاوي في "المشكل" (٣٢٤٠).

وسَوار بن عبدالله: أخرج روايته: ابن شاهين(١٥٥).

وعبدالوارث بن سعيد: أخرج روايته: ابن جرير(١٢٢٣).

وأبو شهاب الحناط: أخرج روايته: أبو نعيم في المعرفة(٤٤١٥).

٦- الأجلح بن عبد الله الكندى: أخرج روايته: ابن سعد (١١٣/٦)، وعبد بن حميد (٤٨٨)، والطبراني في الأوسط (٨٢٢).

٧- أبان بن تغلب: أخرج روايته: ابن حبان (١٢٧٧)، والطبراني في الأوسط (٧٦٤٢)، وابن المقرئ (٢٣)، وأبو نعيم في التاريخ (١٦٩/٢-٢٧٦).

٨- خالد بن كثير الهمداني: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط(٢١٠٠)، والخطيب في الموضح (٥٥٨/١).

٩- عبدالملك بن أبي غنية: أخرج روايته: الطحاوي (٣٢٣٧)، وفي معاني الآثار(٢٦٨٩).

١٠- أشعث بن سوّار: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط(٨٢٢)،

١١- أبو شيبة إبراهيم بن عثمان: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط(٢٤٠٧)،

١٢- حمزة الزيات: أخرج روايته: الطبراني في الصغير(١٠٥٠)،

١٣- مطر الوراق: أخرج روايته: الطبراني في الصغير(٦١٨)،

١٤- محمد بن جحادة: أخرج روايته: الطبراني في الصغير(٦١٨)،

١٥- مطرف بن طريف: أخرج روايته: ابن شاهين (١٥٤)،

١٦- معاوية بن ميسرة: أخرج روايته: ابن شاهين (١٥٣)،

١٧- حجاج بن محمد: أخرج روايته: تمام في فوائده (٧٨٣)،

١٨- مسعر بن كدام: أخرج روايته: الخطيب في المتفق (٤٤٤)،

١٩- أبو إسحاق السبيعي: أخرج روايته: الإسماعيلي في معجمه (٤٣٩/١).

٢٠- عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: أخرج روايته: المروزي الملقب بحامض في المنتقى من حديثه (١٣)، [١].

وذكر ابن شاهين بعض هؤلاء وزاد أيضًا من الرواة عن الحكم بن عتيبة: إسماعيل بن مسلم، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، والحجاج بن أرطاة، وأبو مريم عبدالغفار بن القاسم، و محمد بن عبيد العرزمي، والحسن بن عمارة، ويزيد بن زياد الغطفاني، وطلق بن السري، والربيع بن الركين، وأبو سعد البقال سعيد بن المرزبان، ومحمد بن قيس الأسدي، وأضاف أبو نعيم: يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وعمرو بن قيس الملائي، وعتبة بن عبد الله، وحلو بن السري.

كل هؤلاء رووه عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، إلا خالدًا الحذاء فقد اختلف عليه، فرواه عباد بن عباد، وسوار بن عبدالله عن المعتمر بن سليمان كلاهما (عباد، والمعتمر) عن الحذاء كرواية الجماعة، ورواه الثقفي، وعبدالوارث بن سعيد، والصنعاني ونعيم بن حماد عن المعتمر، ثلاثتهم عن الحذاء بدون ذكر ابن أبي ليلى في إسناده، ورواه أبو شهاب الحناط عنه بذكر عبدالله بن شداد بدل ابن أبي ليلى.

هذا ما يتعلق بطرق هذا الحديث أما المتن فألفاظهم متقاربة، وأكثرها عن عبدالله بن عكيم قال: "أتانا كتاب النبي صلى الله عليه وسلم: أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب"، وفي بعضها: " قرئ علينا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض جهينة: أن لا تستمتعوا من الميتة بشيء إهاب ولا عصب" وعند القاسم بن مخيمرة عن عبد الله بن عكيم قال: حدثنا مشيخة لنا من جهينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب..."، ولفظ رواية الثقفي عن خالد الحذاء عن الحكم بن عتيبة، أنه انطلق هو وناس معه إلى عبد الله بن عكيم، – رجل من جهينة –، قال الحكم: فدخلوا وقعدت على الباب، فخرجوا إلي فأخبروني، أن عبد الله بن عكيم، أخبرهم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة قبل موته بشهر: "أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب، ولا عصب" وعند أبي فروة عن ابن عكيم: "جاءنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقبض بشهرين.." وهي كذلك في رواية إبراهيم بن عثمان أبي شيبة وخالد الحذاء عن الحكم، وفي بعضها عند الحذاء "بشهر أو شهرين"، وفي بعضها عن أبان بن تغلب عن الحكم "بشهر"، وكذا في رواية أشعث بن سوار عن الحكم، وعند شعبة: "أتانا كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن بأرض جهينة، وأنا غلام شاب.."، وفي بعض الطرق عنه: "إني كنت رخصت

(١) يلاحظ أن بعض هذه الطرق أفرادات وغرائب، لذا فبعض هذه الطرق لا تثبت، ومن ذلك طريق مطر الوراق وابن جحاده قد أخرجهما الطبراني من طريق داود بن الزبرقان وهو متروك، ومثله رواية زيد بن وهب عن ابن عكيم ففي بعض الطرق رواية الثوري عن الأعمش عن زيد وهو باطل من رواية الثوري كما قاله ابن عدي (٣٦٠/٦). ومثله رواية أبي فروة عن ابن عكيم كما سيأتي.

لكم في جلود الميتة، فلا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب".

هذا ما يتعلق بتخريج الحديث، وقبل الحكم عليه، يتبين مما سبق أن قول ابن حجر عن إسناد القاسم بن مخيمرة عند ابن حبان: " كذا رأيت فيه، فما أدري أسقط من إسناد الطحاوي أو زيد في إسناد ابن حبان، فيحرر من عندهما " أن الاحتمال الثاني هو الصواب فقد رواه جميع المخرجين من نفس طريق ابن حبان، وما وقع في صحيح ابن حبان وهم، لعل سببه انتقال نظر الناسخ إلى الإسناد الذي قبله إذ طريق الحكم عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم مستقل كما سبق في التخريج.

أما الطريق الثاني عن القاسم والذي رواه الطبراني من طريق عبدالملك بن أبي غنية عن الحكم بن عتيبة عن القاسم، فقد أشار الطبراني إلى شذوذه، إذ إن الناس يروونه عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن عبدالله بن عكيم، ومنهم ابن أبي غنية كما سبق في التخريج.

وقد أُعل حديث ابن عكيم هذا بالاضطراب في سنده ومتنه، لذا قال ابن حجر تعقيبًا على ابن حبان: " بل الخبر معلول من جهات أخرى شتى " أما الاضطراب في السند فقالوا إن ابن عكيم لم يسمعه من النبي عليه الصلاة والسلام إنما هو كتاب ورد إلى قومه جهينة، وفي رواية القاسم بن مخيمرة أنه حدث بهذا عن أشياخ من قومه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم في إسناد الحكم عن ابن أبي ليلى عنه اختلاف، فقيل عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم، وقيل عن الحكم عن ابن عكيم، وقيل عن الحكم عن أناس دخلوا على ابن عكيم فحدثهم ثم هم حدثوا الحكم، وقيل عن الحكم عن عبدالله بن شداد عن ابن عكيم،

أما علة المتن فأكثر الروايات وردت من غير تحديد وقت كتابة هذا الكتاب، وفي بعضها التحديد ثم اختلفت الروايات في تحديده فقيل قبل موته عليه الصلاة والسلام بشهر، وقيل بشهرين وقيل بالشك بينهما، وقيل قبله بأربعين يومًا، وقيل بثلاثة أيام، كما أنه في بعض الروايات زيادة: "كنت رخصت لكم في جلود الميتة، فلا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب".

لذا أعله أبو حاتم فقال:"لم يسمع عبدالله بن عكيم من النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو كتابه[١]" وأعله ابن معين فقد قال ابن محرز: "سمعت يحيى فى حديث ابن عكيم فى الميتة أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب أنه لا يسوى فلس[٢]، قيل ليحيى كيف هذا ؟ قال أفسده الشاميون عن عبد الله بن عكيم قال حدثنا أصحاب لنا[٣]..."، وأعله أحمد في آخر أمره بالاضطراب كما نقل الترمذي عنه قوله:" كان هذا آخر أمر

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١٢٧)

(٢) كذا.

(٣) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (١/ ١٢٣)، وينظر السنن الكبرى للبيهقي (٤٤).

النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في إسناده، حيث روى بعضهم، فقال: عن عبد الله بن عكيم، عن أشياخ من جهينة[١]"، وصححه آخرون كإسحاق بن راهويه، وأحمد بادئ الأمر، وابن حبان، وكثير من المتأخرين، والعلل المذكورة يمكن الجواب عنها، وقبل الجواب لابد أن يستحضر القارئ أن هناك حديث آخر في الموضوع يعارض هذا الحديث ظاهرًا وهو حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصحيحين قال: تُصدق على مولاة لميمونة بشاة فماتت فمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟» فقالوا: إنها ميتة فقال: «إنما حرم أكلها[٢]» وحديث ابن عباس، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر[٣]»

أما الجواب عن العلل الإسنادية؛ فقالوا: إن عبدالله بن عكيم لم يسمع هذا من النبي صلى الله عليه وسلم فهو مرسل، ويدل لذلك رواية القاسم بن مخيمرة حيث سمعه من أشياخ قومه، والجواب أن أكثر الروايات فيها قول ابن عكيم: "أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم" فطريق التحمل لهذا الحديث هو المكاتبة، وليس السماع فهو لم يسمعه من النبي عليه الصلاة والسلام، لكن قرأ كتابه، والمكاتبة نوع من أنواع تحمل الحديث الصحيحة، وقد تناظر إسحاق بن راهوية والشافعي في جلود الميتة إذا دبغت وأحمد بن حنبل حاضر فقال الشافعي: دباغها طهورها فقال إسحاق: ما الدليل؟ فقال: حديث الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن ميمونة: أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة، فقال: «هلا انتفعتم بجلدها» فقال إسحاق: حديث ابن عكيم كتب إلينا النبي صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر: «لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب»، أشبه أن يكون ناسخًا لحديث ميمونة، لأنه قبل موته بشهر، فقال الشافعي: هذا كتاب وذاك سماع، فقال إسحاق: إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر، وكان حجة عليهم عند الله فسكت الشافعي، فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عكيم، وأفتى به..)[٤].

وأما رواية ابن عكيم عن أشياخ قومه من جهينة، فقد أجاب عنه ابن حبان كما سبق فقال:

---

(١) سنن الترمذي (١٧٢٩)

(٢) البخاري (١٤٩٢)، ومسلم (٣٦٣)

(٣) مسلم (٣٦٦)

(٤) انتهى الشاهد من المناظرة، وفي باقي النص أن إسحاق رجع إلى قول الشافعي، ولم يذكر سبب الرجوع، وبيّن أهل العلم أن سكوت الشافعي ليس لخفاء هذا الأمر عليه، إنما مراده أن السماع أقوى من الكتابة فيما إذا ورد نصان بينهما تعارض كما هو الحال هنا، ينظر في المناظرة: المحدث الفاصل (٤٥٤)، وشرح الإلمام لابن دقيق (٤٤١/٢)، وطبقات الشافعية للسبكي(٩١/٢)، وفتح المغيث(٥/٣).

(إن الصحابي قد يشهد النبي صلى الله عليه وسلم ويسمع منه شيئا ثم يسمع ذلك الشيء عن من هو أعظم خطرًا منه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فمرة يخبر عما شاهد وأخرى يروي عمن سمع ألا ترى أن بن عمر شهد سؤال جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، وسمعه عن عمر بن الخطاب؟ فمرة أخبر بما شاهد، ومرة روى عن أبيه ما سمع؛ فكذلك عبد الله بن عكيم شهد كتاب المصطفى صلى الله عليه وسلم حيث قرئ عليهم في جهينة وسمع مشايخ جهينة يقولون ذلك فأدى مرة ما شهد وأخرى ما سمع من غير أن يكون في الخبر انقطاع)، وعلى فرض صحة هذه الرواية دون الأولى التي أخبر ابن عكيم فيها عن نفسه، فيشبه أن يكون هؤلاء الأشياخ من الصحابة وجهالتهم لا تضر، فإن لم يكونوا فقد سمع منهم ابن عكيم، وهم قد وقفوا على كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى صحة التحمل عن طريق الكتابة، وجهالتهم لا تضر فهم جماعة من طبقة المخضرمين، فهم مسلمون، فالنبي عليه الصلاة والسلام لم يكتب لهم بمثل هذا الحكم إلا وعندهم أصول الإيمان، ثم هم أكبر من ابن عكيم، وابن عكيم مخضرم أدرك الجاهلية وأسلم في حياته عليه الصلاة والسلام ولم يره[١].

أما الاختلافات الأخرى في الإسناد فهي في طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم، وكل هذه الاختلافات التي سبق ذكرها إنما جاءت من طريق خالد الحذاء فقط، ومعنى ذلك أن جميع من رواه عن الحكم –وهم كُثر– لم يختلفوا عليه حيث رووه عنه عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم، وفيهم من هو أوثق من الحذاء كشعبة والأعمش ومنصور بن المعتمر، وهؤلاء الجمع الكثير تابعهم متابعة قاصرة يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى، وهو ضعيف صالح في مثل هذا [٢]، وتوبعوا أيضًا في روايتهم عن ابن عكيم كما سبق، ثم إن الحذاء قد تغير حفظه بأخرة[٣]، وليس له رواية عن الحكم بن عتيبة في الكتب الستة، فهذا الاختلاف عليه قد يكون بسبب تغيره، وقد وافق الجماعة في أحد الوجوه عنه، وقد قيل للإمام أحمد: تذهب إلى حديث عبد الله بن عكيم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب ؟" قال: "نعم" قيل له: وقد رواه خالد الحذاء [٤]عمن سمع عبد الله بن عكيم قال: "قد رواه

---

(١) ولما أخرج البخاري (٣٦٤٢) من طريق شبيب بن غرقدة، قال: سمعت الحي يحدثون، عن عروة: أن النبي صلى الله عليه وسلم (أعطاه دينارًا يشتري له به شاة، فاشترى له به شاتين..)، ذكر ابن القطان أن هذا ليس على شرط البخاري لإبهام الواسطة فيه بين شبيب وعروة، وإنما مراده ما بعد هذا الحديث من المسند قال ابن حجر في الفتح(٦/٦٣٥): (وهو كما قال لكن ليس في ذلك ما يمنع تخريجه ولا ما يحطه عن شرطه لأن الحي يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب..) هذا وهم في طبقة التابعين.

(٢) التقريب (٧٧١٧)

(٣) تهذيب التهذيب(٣/١٢١)، والتقريب (١٦٨٠)، والكواكب النيرات (٧)

(٤) أي عن الحكم بن عتيبة.

شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن عبد الله بن عكيم أصح من هذا، وقد رواه عباد، ورواه شعبة عن الحكم كأنه صححه من غير حديث خالد)[١].

على أن ابن حجر جمع بين رواية خالد الحذاء التي لم يذكر فيها ابن أبي ليلى ورواية الآخرين فقال: (وبعضهم–أي وأعلّه بعضهم– بأن ابن أبي ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه انطلق وناس معه إلى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلي فأخبروني فهذا يقتضي أن في السند من لم يسم، ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضًا[٢])،

أما الاضطراب في المتن، ففي توقيت الكتاب، إذ أكثر الروايات بدون التوقيت، وبعضها بذكره ثم الاختلاف في تحديد الوقت بين الشهر والشهرين والشك بينهما والأربعين يومًا والثلاثة أيام، والجواب: أن ذكر التوقيت زيادة ثقة لا تعارض رواية من أطلق ولم يوقت، إذ رواية من أطلق كان قصده الحكم الذي تضمنه الحديث، وهو الأهم، أما الاختلاف في التحديد فالروايات السابقة وقع فيها الخلاف بين الشهر والشهرين والشك بينهما، أما الأربعين، والثلاثة أيام فلم أقف على شيئ منها مسندًا، إنما أقوال يذكرها أهل العلم [٣]، أما رواية الشهر والشهرين والشك بينهما فكلها وردت من طريق خالد الحذاء، وهذا يؤكد اضطرابه في الحديث، وسبق الكلام على روايته، وحينئذٍ فلا بد من الترجيح بالنظر في رواية الآخرين، فكانت رواية الشهر هي رواية أبان بن تغلب–وهو ثقة– عن الحكم كما عند ابن حبان في صحيحه، وهي رواية أشعث بن سوار –وهو ضعيف– عن الحكم كما عند الطبراني بسند صحيح، وهي رواية الوليد بن مسلم عن يزيد بن

---

(١) بدائع الفوائد (٧٣/٤) نقلًا من مسائل أحمد بن أصرم بن خزيمة للإمام أحمد، وقوله وقد رواه عباد أي عباد بن عباد عن خالد الحذاء عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم، كرواية شعبة عن الحكم.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٦٥٩)، وسبق في رواية أبي داود أن القائل هو الحكم بن عتيبة وأنهم خرجوا وأخبروه، وليس فيه ابن أبي ليلى، ويظهر أن نسخ أبي داود هنا فيها اختلاف ففي المطبوع، ورواية البيهقي من طريقه، وفي تحفة الأشراف (٦٦٤٢) عن الحذاء عن الحكم عن عبدالله بن عكيم، بينما أخرجه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (٥٦/١) بإسناده المتصل إلى أبي بكر بن داسة عن أبي داود بذكر ابن أبي ليلى بين الحكم وابن عكيم، وأن ابن أبي ليلى هو الذي سمعه من القوم الذين دخلوا على ابن عكيم، وهذا ما وقع لابن حجر من رواية أبي داود، وقبله ابن دقيق في الإمام (٣١٧/١)، والزيلعي في نصب الراية(١٢١/١)، وما ذكره ابن حجر من تصريح ابن أبي ليلى من سماعه من ابن عكيم هو في رواية خالد بن كثير الهمداني بإسناد حسن كما عند الطبراني.

(٣) ينظر كتب التخاريج كنصب الراية، والتلخيص الحبير، وغيرها، وقد قال البيهقي في السنن (٢٣/١): (وقد قيل في هذا الحديث من وجه آخر: قبل وفاته بأربعين يومًا)

أبي مريم عن القاسم بن مخيمرة كما عند أبي نعيم بإسناد صحيح[١]، وهي أحد الأوجه الواردة عن خالد الحذاء، بل هي أصحها لو فُرض أن الاختلاف على من دونه فهي رواية عبدالوارث بن سعيد، وعبدالوهاب الثقفي، وهما من الثقات الأثبات، وعليه فرواية الشك في رواية خالد الحذاء تحمل على هذا، وهي الرواية التي تناظر فيها إسحاق بن راهويه والشافعي كما سبق[٢].

أما رواية الشهرين فجاءت من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم كما عند الطبراني، وإبراهيم متروك الحديث[٣]، وجاءت من طريق أبي فروة مسلم الجهني عن ابن عكيم كما عند الطبراني، لكن في الإسناد إلى أبي فروة محمد بن موسى الإصطخري وهو ضعيف[٤]، وهي إحدى الروايات عن خالد الحذاء.

فتبين أن رواية الشهر هي الثابتة.

أيضًا من الاختلاف في متنه أن بعض الرواة يرويه بزيادة قوله: (كنت رخصت لكم في جلود الميتة، فلا تنتفعوا من الميتة بجلد ولا عصب)، وهذه الزيادة لها أثر على حكم بعض الأئمة على الحديث، ذلك أن كثيرًا من العلماء رأى الجمع بين هذا الحديث، وحديث ميمونة وابن عباس السابقين، بكون النهي هنا عن الانتفاع بالإهاب قبل الدبغ، فإذا دبغ فلا نهي وهو ما يدل عليه حديث ميمونة وابن عباس رضي الله عنهما، لذا لما أخرج أبوداود حديث ابن عكيم نقل عن إمام العربية النضر بن شميل قوله: (يسمى إهابًا ما لم يدبغ، فإذا دبغ لا يقال له: إهاب، إنما يسمى شنًا وقربة)، وقال ابن حبان كما سبق: (ومعنى خبر عبدالله بن عكيم: "أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب" يريد به قبل الدباغ والدليل على صحته قوله صلى الله عليه وسلم: "أيما إهاب دبغ فقد طهر).

لذا فالزيادة هنا ربما أشكلت على بعضهم في صحة الجمع المذكور، ورأى أن هذا الحديث بهذه الزيادة ناسخ لأحاديث الحل، ولاسيما وقد عبر بلفظ الجلد لا الإيهاب [٥]، وبعضهم لما رأى

---

(١) سبق تخريج إسناد القاسم بن مخيمرة، وأكثر المخرجين رووه من طريق صدقة بن خالد عن يزيد بن أبي مريم عنه.

(٢) وقد قال عبدالله بن الإمام أحمد في مسائله (٣٩): (سمعت أبي يقول أذهب الى حديث ابن عكيم جاءنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب)نقلت هذا لأن الترمذي في نقله عن الإمام أحمد ذكر رواية الشهرين.

(٣) التقريب (٢١٥)، بل قال صالح جزرة: (روى عن الحكم أحاديث مناكير)، بل نقل ابن عدي عنه قوله: (ما سمعت من الحكم إلا حديثًا واحدًا) ينظر تهذيب التهذيب (١٤٥/١)

(٤) ضعفه الدارقطني، والبيهقي، وقال ابن حجر: (شيخ مجهول) ينظر: سنن الدارقطني(١٢٥/٢)، وسنن البيهقي(١١٩/٤)، ولسان الميزان(٧٤٧٥)

(٥) ينظر: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (٥٦/١).

أن الجمع لا يصح بهذه الزيادة لجأ إلى ترجيح ما في الصحيحين، والحكم على حديث ابن عكيم بالضعف والاضطراب[١]، وبالنظر في هذه الزيادة تبين أنها منكرة، ولا تصح، لأنها جاءت من طريق أبي سعيد البصري شبيب بن سعيد الحبطي عن شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن ابن عكيم، ، وقد عدّ ابن عدي والذهبي[٢] هذا الحديث من منكراته، وهو ثقة صاحب كتاب إلا أنه كان يسافر إلى مصر للتجارة فيحدث من حفظه فيقع في الوهم والغلط، والراوي عنه هنا يحيى بن أيوب المصري[٣]، ومما يدل على نكارة حديثه بهذا اللفظ ؛أن الرواة عن شعبة رووه باللفظ المعروف وهم غندر، وأبو داود الطيالسي، ووكيع، وحفص بن عمر الحوضي، ووهب بن جرير، وأبو عامر العقدي، والنضر بن شميل، وحجاج بن محمد الأعور، وبشر بن المفضل، وغيرهم، والواحد من هؤلاء أوثق من أبي سعيد البصري فكيف إذا اجتمعوا ؟ فكيف إذا كان فيهم أوثق الناس بشعبة كغندر وأبي داود الطيالسي، ثم إن الحديث له طرق كثيرة عن الحكم وعن ابن أبي ليلى وعن ابن عكيم سبق ذكرها في التخريج، ولم يأت واحد منهم بهذا اللفظ، فلا شك في نكارته.

نتيجة التعقب:

يظهر مما سبق أن تصحيح ابن حبان للحديث أقرب للصواب، وقد صححه جمع من أهل العلم كما سبق، وقد قال الإمام أحمد: (هو أصحها.. أذهب إلى حديث ابن عكيم أرجو أن يكون صحيحا[٤])، وقال مرة: (إسناد جيد)[٥]، ومرة قال: (ما أصلح إسناده)[١]، (وقيل له: تذهب

---

(١) ينظر: فتاوى شيخ الإسلام (٩٣/٢١).

(٢) الكامل (٤٨/٥)، والميزان(٢٦٢/٢).

(٣) وقد روي عنه من طريقين أخرجه الطبراني في الأوسط(١٠٤)–ومن طريقه الخطيب في الموضح(١٧١/٢)– من طريق ياسين بن أبي زرارة عن فضالة بن المفضل بن فضالة عن أبيه، وأخرجه ابن عدي(٤٨/٥) من طريق ياسين بن عبد الأحد بن أبى زرارة عن أبيه كلاهما عن يحيى بن أيوب المصري به، وفضالة قال عنه أبو حاتم في الجرح والتعديل (٩٧/٧): (لم يكن بأهل أن يكتب عنه العلم)، وذكره العقيلي في الضعفاء (١٥١١)وذكر ما يجرح عدالته، ولا أدري هل هما طريقان، أو هو طريق واحد وقع في نسخة ابن عدي سقط في ذكر فضالة، فالطبراني يقول: (لم يروه عن أبي سعيد البصري، إلا يحيى بن أيوب تفرد به: فضالة بن المفضل، عن أبيه)، فإن كان كذلك فتعصيب الخطأ بفضالة أولى من أبي سعيد البصري، وإن كان إخراج ابن عدي للحديث في ترجمة أبي سعيد يوحي بأنه طريق آخر، لكن هذا ليس بلازم فقد قال الذهبي في الميزان(٢١/٥) في مناسبة أخرى: (هذا من عيوب كامل ابن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وضع من بعده).

(٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح (١٤١٧)، وينظر: المسائل رواية ابنه عبدالله (٣٩)، والجامع لعلوم الإمام أحمد (علل الحديث) (١٠٤/١٤).

(٥) المغني لابن قدامة(٩١/١)، تنقيح التحقيق(١/ ١٠٤).

تذهب إلى حديث عبد الله بن عكيم..قال: "نعم "[٢]، ولما أخرج أبو داود الحديث قال: (إليه يذهب أحمد)، لكن سبق نقل الترمذي عنه أنه ترك الحديث لما اضطربوا في إسناده، وكذا الخلال[٣]، على أن ابن عبدالهادي قال: (هكذا روى الترمذيَّ عن أحمد، وهو خلاف المشهور المستفيض عنه)[٤]، وممن صححه جمع قالوا بالجمع بينه وبين حديث ابن عباس، إذ الجمع فرع عن تصحيح الحديث،

وعليه فقول ابن حجر تعقيبًا على ابن حبان: (بل الخبر معلول من جهات أخرى شتى) أمكن الجواب عن هذه العلل، بل قد أجاب عليها ابن حجر نفسه في موضع آخر، فقال بعد نقله كلام ابن حبان–مقرًا له– في الجمع بين رواية ابن عكيم أنه قرأ الكتاب وبين سماعه من شيوخ قومه: (.. وأعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم بكونه كتابًا وليس بعلة قادحة، وبعضهم بأن ابن أبي ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه انطلق وناس معه إلى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلي فأخبروني فهذا يقتضي أن في السند من لم يسم ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضا، وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظاهره معارضة الأحاديث الصحيحة له وأنها عن سماع وهذا عن كتابة وأنها أصح مخارج، وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الإهاب على الجلد قبل الدباغ وأنه بعد الدباغ لا يسمى إهابا إنما يسمى قربة وغير ذلك وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن شميل وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي..)[٥].

التعقب الثالث:

أخرج ابن حبان في صحيحه: (٤/ ٥٥٩/١٦٧١-١٦٧٢) قال: أخبرنا الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن سلمة المرادي حدثنا ابن وهب عن حيوة بن شريح عن نافع بن سليمان أن محمد بن أبي صالح أخبره عن أبيه أنه سمع عائشة تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن فأرشد الله الأئمة وعفا عن المؤذنين".

قال أبو حاتم: «سمع هذا الخبر أبو صالح السمان عن عائشة على حسب ما ذكرناه،

=

(١) فتاوى شيخ الإسلام (٢١/ ٩٣)، تنقيح التحقيق(١/ ١٠٤).

(٢) بدائع الفوائد (٤/٧٣).

(٣) قال الحازمي في الاعتبار (١/٥٧): (وقد حكى الخلال في كتابه: أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم لما رأى تزلزل الرواة فيه، وقال بعضهم: رجع عنه).

(٤) التنقيح(١/١٠٥).

(٥) فتح الباري(٩/٦٥٩).

وسمعه من أبي هريرة مرفوعًا فمرة حدث به عن عائشة، وأخرى عن أبي هريرة، وتارة وقفه عليه، ولم يرفعه، وأما الأعمش، فإنه سمعه من أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا، وسمعه من أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا، وقد وهم من أدخل بين سهيل وأبيه فيه الأعمش ؛لأن الأعمش سمعه من سهيل، لا أن سهيلا سمعه من الأعمش»

١٦٧٢ – أخبرنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن فأرشد الله الأئمة وغفر للمؤذنين"

عقب ابن حجر في الإتحاف (١٦/١٠٧٠/ ٢١٦٤٤) على جزء مما ذكره ابن حبان فقال: " قال أبو حاتم: سمعه أبو صالح من عائشة ومن أبي هريرة. قلت: قال ابن خزيمة في "صحيحه": الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح، يشير بذلك إلى أن حديث: أبي صالح، عن أبي هريرة أصح ".

<u>دراسة التعقب:</u>

تباينت أقوال النقاد في الحكم على هذا الحديث، والمهم هنا التركيز على رأي ابن حبان، وتعقب ابن حجر مع الإشارة إلى الأقوال الأخرى،

الحديث يرويه أبو صالح ذكوان السمان عن أبي هريرة ؛ ورواه عن أبي صالح: الأعمش، وسهيل بن أبي صالح، وأبو إسحاق السبيعي، ومحمد بن جحادة، وصالح بن أبي صالح، وأبو هاشم الرماني، كما قد رواه محمد بن أبي صالح عن أبي صالح عن عائشة.

أما رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ؛ فقد رواه عن الأعمش كلٌ من:

١-زائدة بن قدامة: أخرج روايته: أبوداود الطيالسي (٢٥٢٦)، ومن طريقه أبونعيم في تاريخ أصبهان (٢/٢٠٢-٢٧٦).

٢-سفيان الثوري: أخرج روايته: عبدالرزاق (١٨٣٨)، ومن طريقه أحمد (٧٨١٨) (٩٩٤٢) (١٠٠٩٨)، وابن خزيمة (١٥٢٨)، وابن المنذر في الأوسط (١٢٤٠)، وأبو نعيم في الحلية (٨٧/٧).

٣-معمر بن راشد: أخرج روايته: عبدالرزاق، وأحمد، وابن خزيمة، وابن المنذر كما في الموضع السابق.

٤-سفيان بن عيينة: أخرج روايته: الشافعي كما في المسند(٢٩٣)، والحميدي(١٠٢٩)، والبيهقي(٥٣٣٢).

٥-محمد بن عبيد: أخرج روايته: أحمد(٩٤٧٨)، والبيهقي(٢٠٢٢)(٢٨٠١).

٦-أبو معاوية محمد بن خازم: أخرج روايته: الترمذي (٢٠٧)، والبزار(٩١٤٤)، والطبراني في الأوسط(٧٤).

٧-أبو الأحوص سلام بن سليم: أخرج روايته: الترمذي (٢٠٧).

٨- سهيل بن أبي صالح: أخرج روايته: ابن خزيمة(١٥٢٨)، والطحاوي(٢١٨٨-٢١٩٠)، والطبراني في الأوسط (٤٣٦٣)(٨٥٤٩) والصغير(٥٩٥)، وأبو الشيخ في الأقران(١٧)، وابن المقرئ في معجمه(١٠٠٨)، وأبونعيم في تاريخ أصبهان(٤٤/٢)، والبيهقي(٢٠٢١)، وفي الشعب(٢٨٠٠)، والخطيب(٦٥/١١)، وقاضي المارستان في مشيخته(١٩٣).

٩-جرير بن عبدالحميد: أخرج روايته: ابن خزيمة(١٥٢٨).

١٠-أبو عوانة الوضاح اليشكري: أخرج روايته: الطحاوي في المشكل(٢١٩١).

١١-حفص بن غياث: أخرج روايته: الطحاوي(٢١٩٢).

١٢-شريك النخعي: أخرج روايته: البغوي في الجعديات(٢١١٨)، والطحاوي(٢١٨٦).

١٣-عيسى بن يونس: أخرج روايته: ابن خزيمة(١٥٢٨)، وأبو الشيخ في الأقران(٢٢)، والخطيب في التاريخ(٣٩٥/٤)(١٩٦/١١)، وابن عساكر(١٨٥/٥).

١٤-أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان: أخرج روايته: ابن خزيمة(١٥٢٨)

١٥-الأوزاعي: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط(٥٢٧٠)، والصغير(٧٩٦)، وأبو الشيخ (٢٢)، والخطيب في الموضع السابق.

١٦-هشيم بن بشير: أخرج روايته: الطحاوي(٢١٨٧).

١٧-صدقة بن أبي عمران: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط(٣٠٥٤)، والصغير(٢٩٧)، وابن عساكر (٧٢/٩).

١٨-الفضيل بن عياض: أخرج روايته: أبو نعيم في الحلية (١١٨/٨).

١٩-أبو حمزة السكري: أخرج روايته: البزار(٩٢٦٦)، والطحاوي(٢١٩٩)، وأبو الشيخ في طبقات أصبهان(١٥٥/٣)، والبيهقي(٢٠٢٢)، والبحيري في الجزء الثاني من فوائده(٣٨)، والخطيب(٥٢/٦)، وابن عساكر(١٥٣/٥١).

٢٠-سلام بن أبي مطيع: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط (٨٥٨٧).

٢١-يحيى بن عيسى: أخرج روايته: ابن عدي في الكامل(٤٥٥/٦).

٢٢-الحسن بن صالح: أخرج روايته: ابن عدي (١٥٥/٣).

٢٣-بحر السقاء: أخرج روايته: ابن عدي(٢٣٤/٢)-ومن طريقه ابن الجوزي في العلل(٧٣٦).

٢٤-أبو الأشهب جعفر بن الحارث: أخرج روايته: ابن مردويه في الجزء الذي انتقاه من حديث الطبراني(٥١).

٢٥-عمرو بن عبدالغفار: أخرج روايته: البيهقي(٢٠٢٢)، وفي الشعب(٢٨٠١).

٢٦-حمزة الزيات: أخرج روايته: البحيري في الجزء الثاني من فوائده (٣٩).
٢٧-قيس بن الربيع: أخرج روايته: ابن حيان في جزء من حديثه (٦).
٢٨-شعبة بن الحجاج: أخرج روايته: الذهبي في معجم الشيوخ(٢/٢٢٩).
٢٩-عبدالواحد بن زياد: أخرج روايته: الخلعي كما في الرابع عشر من الخلعيات (٨).
٣٠-محمد بن فضيل: أخرج روايته: أحمد (٧١٦٩)-ومن طريقه أبو داود (٥١٧)، والبيهقي (٢٠٢٣).
٣١-عبدالله بن نمير: أخرج روايته: أحمد (٨٩٧٠)، وأبوداود(٥١٨)، والبزار(٩١٤٦)، وابن خزيمة (١٥٢٩)، والبيهقي(٢٠٢٤).
٣٢-شجاع بن الوليد: أخرج روايته: الترمذي في العلل(٩١)، والبزار(٩١٤٦)، والطحاوي(٢١٩٣).
٣٣-أسباط بن محمد: علّقها الترمذي (٢٠٧).
٣٤-إبراهيم بن حميد الرؤاسي علقها الدارقطني (١٠/١٩٥).

هذا ما وقفت عليه مما جاء مسندًا، وذكر الدارقطني في العلل (١٠/١٩٢) جميع من تقدم تقريبًا وزاد: إسرائيل بن يونس، وعبيدة بن حميد، وأبو يحيى الحماني، وعمار بن محمد، وعمار بن رزيق، وأبو كدينة يحيى بن المهلب البجلى، والوليد بن القاسم، ومالك بن سعير، وزياد البكائي، وجرير بن حازم، وعيسى بن يونس، وعبد الله بن كاسب، وعلي بن مسهر، ومندل وحبان ابنا علي العنزى، وعبد الرحمن بن سليمان، ووكيع بن الجراح، وزهير بن معاوية، ومحمد بن ربيعة، وأبو شهاب الحناط.

جميع هؤلاء الخمسين[1] رووه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، وبالعنعنة بين الأعمش وأبي صالح، إلا هشيمًا فقال: عن الأعمش حدثنا أبو صالح، ومحمد بن فضيل، وإبراهيم الرؤاسي قالا: عن الأعمش عن رجل عن أبي صالح، زاد الرؤاسي: (قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح)، ورواية عبدالله بن نمير، وشجاع بن الوليد، وأسباط بن محمد قالوا: عن الأعمش حُدثت عن أبي صالح، زاد ابن نمير: (ولا أراني إلا قد سمعته منه)، ورواية الحناط بالوقف على أبي هريرة، ثم قال: (وحدثني بعض أصحابنا أنه رفعه بعد ذلك)،

ومتونهم قريبة من بعض إلا رواية أبي حمزة السكري، ويحيى بن عيسى فزادا فيه: (فقال

(١) العدد أكثر، لكن بعضهم لم تصح الطرق إليهم مثل الأوزاعي قال الدارقطني(١٠/١٩٣): (ليس بمحفوظ)، وكذا طريق محمد بن واسع قال ابن عدي (٧/٥٤٣): (باطل عن محمد)، وكذا طريق يحيى بن عيسى رواها عنه: عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي قال ابن عدي (٦/٤٥٤): (ضعيف يسرق الحديث).

رجل: يا رسول الله تركتنا نتنافس في الأذان، قال: إن بعدكم زمانًا سفلتهم مؤذنوهم[(١)]،

أما رواية سهيل بن أبي صالح عن أبي صالح عن أبي هريرة:

فأخرجها: الشافعي كما في المسند (٢٩٢)، وأحمد(٩٤٢٨)، والبزار(٩١٤٥)، وابن خزيمة (١٥٢٨) (١٥٣١)، والطحاوي(٢١٨٨)، وابن حبان(١٦٧٢)والسراج(٢٤٨٩)(٢٦٧٣)، والبيهقي(٢٠٢٠)، والخطيب(١٠٤/٧)،وابن عساكر في معجمه(٨٠٩)، والنعالي في جزئه(٢٧).

ورواية أبي إسحاق السبيعي: أخرجها الترمذي في العلل (٩٠)، والبزار(٨٩٢٤)، وابن خزيمة (١٥٣٠)، وابن الأعرابي(١٠٩١)، والطبراني في الأوسط(٣٦٠٥)، والصغير(٧٥٠)، وأبو نعيم في التاريخ (٤٠٠/١).

ورواية محمد بن جحادة: أخرجها الطبراني في الأوسط(٩٤٨٦)، وابن عدي(١٤٠/٣)، والخلعي في الرابع عشر من الخلعيات(٩)، وأبو نعيم في التاريخ(١٦٤/١)، والدارقطني تعليقًا (١٩٧/١٠).

ورواية صالح بن أبي صالح: أخرجها ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٢٤٦)، والدارقطني تعليقًا (١٩٧/١٠).

ورواية أبي هاشم الرماني: أخرجها الدارقطني تعليقًا (١٩٧/١٠)، وفي الغرائب والأفراد كما في أطرافه لابن طاهر المقدسي (٥٧٦٥).

أما رواية محمد بن أبي صالح عن أبي صالح عن عائشة: فأخرجها إسحاق بن راهويه (٥٤/٢)، وأحمد (٢٤٣٦٣)، والبخاري في التاريخ(٢٠٣)، والترمذي في العلل(٩٢)، وأبويعلى(٤٥٦٢)، وابن خزيمة (١٥٣٢)، والطحاوي(٢١٩٥)، والعقيلي(٤٣٥/٤)، والفاكهي في فوائده (٣٤)، وابن حبان(١٦٧١)، وابن عدي(٢٣٥/٦)، وأبو نعيم في التاريخ(٢٧٦/٢_١٦٤)، والبيهقي(١٩٩٧)(٢٠٢٥).

هذا ما يتعلق بتخريج الحديث؛ وتبين من التخريج أن الحديث يُروى عن أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، وابن حبان كما سبق يرى صحة الحديث من الوجهين فيرى أن حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة محفوظ، وحديث محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة أيضًا محفوظ، وذلك أن الأسانيد إليهما صحيحة، ومحمد بن أبي صالح ذكره ابن حبان في الثقات، أما ابن حجر فنقل مقولة ابن خزيمة التي تفيد أن الحديثين حديث واحد وقع فيه اختلاف على أبي

---

(١) وهذه الزيادة لاتصح، فيحيى لا تصح عنه، وأبو حمزة ثقة لكن خالفه الجمع العظيم فلا يقبل تفرده بها عن الأثبات من تلاميذ الأعمش، وقد أعلها الخليلي في الإرشاد (٨٨٤/٣) وقال: (هذه اللفظة لا تروى إلا من رواية أبي حمزة، وربما هذا من قول بعض الرواة، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم)، وأعلها كذلك: البزار(٩٢٦٦)، والدارقطني (١٩٥/١٠)، والذهبي في الرد على ابن القطان ص(٦١).

صالح[١]، وحينئذٍ ينظر إلى هذين المختلفين، فرأى أن الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح، ولاشك أن الأعمش أحفظ، ثم أيضًا من التخريج تبين أن الأعمش قد توبع، وفضلا عن ذلك فإن هناك من ضعف محمد بن أبي صالح فقد سأل ابن أبي حاتم ابن معين عنه فقال: (لا أعرفه)[٢]وبيّن ابن أبي حاتم أن مراد ابن معين أنه لا يعلم حاله وإن كانت عينه معروفة، فقد روى عنه نافع بن سليمان، وهشيم بن بشير[٣]، على أن بعض أهل العلم يرى أن محمدًا ليس ابنًا لأبي صالح السمان، إنما هو رجل آخر، ولكن أكثر أهل العلم أنه ابنه وأنه أخ لسهيل بن أبي صالح، فالحديث معروف بأبي صالح ومن رواه عن محمد قال فيه: (عن أبيه) وهذا الذي رجحه البخاري وأبو داود وأبو زرعة الدمشقي وابن حبان والدارقطني وغيرهم[٤]. وقد رجح حديث الأعمش: أبو حاتم[٥]، وأبو زرعة الرازي حيث قال: (حديث أبي صالح، عن أبي هريرة أصح من حديث أبي صالح، عن عائشة)[٦]، وكذا الدارقطني[٧]، وابن خزيمة كما سبق، وأخرج حديث أبي هريرة دون حديث عائشة: أبوداود، والترمذي، وغيرهما.

هذا ما يتعلق بتعقب ابن حجر، على أن الترمذي نقل عن البخاري أنه رجح طريق محمد بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة فقال: (حديث أبي صالح عن عائشة أصح من حديث أبي هريرة في هذا الباب)[٨]، وأحسن من بيّن وجه اختيار البخاري لهذا هو المعلمي فقد قال: (ولا ريب أن الأعمش في نفسه إمام حافظ متقن، لا يذكر بجنبه مثل محمد هذا، ولكن هناك أمر يظهر أنه خفي على أبي حاتم، وأبي زرعة، وابن خزيمة ذلك أن الأعمش –مع رواية جماعة الحديث عنه، عن أبي صالح، بدون تصريح بالسماع– قال مرة: سمعت أبا صالح، أو بلغني عنه، ورواه الأعمش مرة عن رجل، عن أبي صالح، ذكر هذين البخاري، وقال مرة: حدثت عن أبي صالح، ذكره الترمذي. فتبين أن الأعمش جزم مرتين بأنه سمعه من آخر، عن أبي صالح، وتشكك مرة،

---

(١) وقد أشار إلى هذا البزار(٩٢٦٦)، و الدارقطني في العلل(١٩٧/١٠)، وابن سيد الناس في النفح الشذي (١١٦/٤)، وابن حجر في الدراية(١٧٤/١).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٨٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١٥٨/٩).

(٤) ينظر التاريخ الكبير (٢٠٣)، وثقات ابن حبان (١٠٦٨٦)، وعلل الدارقطني (١٩٨/١٠)، وكامل ابن عدي (١٧١٠)، وتهذيب التهذيب (١٥٨/٩).

(٥) فقد سأله ابنه عن الطريقين أيهما أصح قال: (حديث الأعمش ؛ ونافع بن سليمان–وهو الراوي عن محمد– ليس بقوي). العلل (٢١٧).

(٦) سنن الترمذي (٢٠٧).

(٧) العلل (٣٩١/١٤).

(٨) العلل (٩٢)، والسنن (٢٠٧).

وكان الغالب يرويه عن أبي صالح، بدون تصريح بالسماع، والأعمش معروف بالتدليس فيما يتحقق عدم سماعه، فما بالك بما يشك فيه؟وإذا كان الأمر هكذا فلا معنى للموازنة بين الأعمش ومحمد بن أبي صالح، وإنما الصواب الموازنة بين رواية الأعمش، عن رجل لا يُدرى من هو؟ عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وبين رواية نافع بن سليمان ذاك الحديث، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة، والمعروف عندهم أنه إذا وقع الاختلاف على وجهين فأقربهما أن يكون خطأ هو الجاري على الجادة، أي الجاري على الغالب، وعامة رواية أبي صالح عن أبي هريرة فمن أخطأ عليه أو كذب، فإنه يسلك هذه الجادة فيقول: (أبوصالح عن أبي هريرة) فمن هنا رجح البخاري الوجه الآخر، لا تخطئة للأعمش بل لشيخه الذي لا يُدرى من هو؟ والأعمش معروف بأنه كان يسمع ويروي عن كل أحد، فأما حكم الحديث، فلو صرح الأعمش بسماعه من أبي صالح ولم يأت عنه ما يخالف ذلك لكان صحيحا، ولكن قد جاء عنه ما عرفت، فلا يكون الحديث صحيحًا ولا حسنًا، وكذلك على قول الجمهور، لا يكون صحيحا من الوجه الآخر؛ لجهالة محمد بن أبي صالح، ولهذا قال الترمذي بعد أن حكى قول البخاري: وذكر عن علي بن المديني أنه لم يثبت حديث أبي صالح عن أبي هريرة ولا حديث أبي صالح عن عائشة في هذا)[١]. انتهى كلام المعلمي رحمه الله، وقد سبق الإمام أحمد البخاري إلى إعلال حديث الأعمش[٢]، فظهر بهذا أن علة حديث الأعمش هو الرجل المجهول، وأن الأعمش دلّسه كما هي هي رواية الجم الغفير من تلاميذه، حيث رووه عن الأعمش عن أبي صالح بالعنعنة دون لفظ السماع، ومن هؤلاء سفيان الثوري –وهو أوثق أصحاب الأعمش بل قال يحيى القطان: (سماعي من سفيان عن الأعمش أحب إليّ من سماعي من الأعمش)[٣]، وقد قال سفيان: (لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح)[٤]، ويدل لذلك رواية محمد بن فضيل عن الأعمش عن رجل رجل عن أبي صالح، ورواية عبدالله بن نمير، وشجاع بن الوليد، وأسباط بن محمد حيث رووه عنه فقال: (حُدثت عن أبي صالح)، زاد ابن نمير: (ولا أراني إلا قد سمعته منه) وهذا شكٌ منه ولو كان جازمًا لرواه عنه مباشرة ولصرح بالسماع، لذا قال البيهقي: (وهذا الحديث لم يسمعه

(١) تعليقه على موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٥٩/١).

(٢) حيث قال كما في مسائل أبي داود (١٨٧١): (ما أُرى لهذا الحديث أصل). ونقل ابن الحوزي في العلل المتناهية (٤٣٣/١) عن الإمام أحمد قال: (ليس لهذا الحديث أصل، ليس يقول فيه أحد عن الأعمش أنه قال: أنا أبو صالح).

(٣) شرح علل الترمذي (٥٣٠/٢).

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري(٢٤٣٠)، والجرح والتعديل (٨٢/١)، وسنن البيهقي (٥٣٣٢).

الأعمش باليقين من أبي صالح، وإنما سمعه من رجل عن أبي صالح)[١]، ثم ذكر رواية ابن فضيل وابن نمير، وكل الرواة عن الأعمش رووه بالعنعنة كما سبق إلا هشيمًا فقد رواه بصيغة التحديث بين الأعمش وأبي صالح، وروايته شاذة، بل إن هشيمًا لم يسمع هذا الحديث من الأعمش فقد دلسه عنه كما ذكر ذلك الإمام أحمد فقد قال أبو داود: (سمعت أحمد يقول: هشيم لم يسمع حديث أبي صالح: (الإمام ضامِنٌ) من الأعمش، وذاك أنه قيل لأحمد إن هشيمًا قال فيه: عن الأعمش، قال: حدثنا أبو صالح)[٢]. بل نقل أبو القاسم البلخي عن محمد بن الصباح الدولابي –وهو من تلاميذ هشيم ومن العالمين به[٣]– قوله: (لم يسمع هذا الحديث هشيم من الأعمش، ولم يسمعه الأعمش من أبى صالح)[٤]، وقد ذكر أبو بكر الأثرم أن الرواة عن هشيم يغلطون عليه في ذكر السماع[٥].

هذا رأي من أعل رواية الأعمش، والأعمش مشهور بالتدليس خاصة عن الضعفاء، على أنّ من صحح حديثه يرى أن الأعمش سمعه من أبي صالح ويستدل برواية هشيم، ورواية ابن نمير السابقة، ورواية إبراهيم بن حميد الرؤاسي حيث قال: (عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح)، وبرواية شعبة لهذا الحديث عن الأعمش وقد قال: (كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبو إسحاق، وقتادة)[٦]، وبأن سهيل بن أبي صالح رواه عن الأعمش عن أبيه أبي صالح، ورواه عن أبيه، وسهيل مشهور الرواية عن والده، ولا يُعرف بالتدليس، وسبق الجواب عن رواية هشيم وابن نمير، أما رواية الرؤاسي فعلّقها الدارقطني ولم أقف عليها مسندة، وخالفه أوثق الناس في الأعمش وهو الثوري كما سبق، ثم مما يثير الريب أن الجمع الغفير البالغ عددهم خمسين راويًا تقريبًا رووه عنه بالعنعنة، والأعمش معروف بالتدليس فلو كان قد ذَكر السماع لطاروا به، ولما استعاضوا عنه بالعنعنة، أما رواية شعبة فهذه الكفاية التي ذكرها يصح تطبيقها فيما إذا لم يرد في حديث بخصوصه ما يعارضها كما هو الحال هنا، لأن كلامه بمثابة النص العام، والخاص مقدم عليه [٧]، هذا إن ثبتت رواية

---

(١) السنن الكبرى(٢٠٤٦)، والمعرفة (٢٦٥٥).

(٢) مسائل الإمام أحمد . برواية أبي داود (١٨٧١).

(٣) تهذيب الكمال (٥٢٩٨).

(٤) قبول الأخبار ومعرفة الرجال (١/ ٨٤).

(٥) تاريخ بغداد (٦٨٩/٣).

(٦) المعرفة للبيهقي (٢٠٤). قال ابن حجر في النكت (٢/ ٦٣١) معلقًا: (وهذه قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها).

(٧) ويشبه هذا ما ذكره الذهبي في الميزان (٤١٥/٢) أن رواية الأعمش بالعنعنة عن شيوخه الذين أكثر عنهم كالنخعي، وأبي وائل، وأبي صالح السمان محمولة على الاتصال، فمن خلال هذا الحديث وتعليل الأئمة له =

شعبة لهذا الحديث، فقد علّقها الدارقطني، وأخرجها الذهبي كما سبق وفي الإسناد محمد بن صالح يرويه عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة، ومحمد لم أُميزه. أما رواية سهيل فيصح ما ذُكر لو كان الطريقان محفوظين، لكن هو اختلاف على سهيل، والراجح روايته عنه عن الأعمش لكون الرواة أكثر وأوثق[١]، وزادوا فيه رجلًا، وخالفوا فيه الجادة، وقد قال البيهقي: (وهذا الحديث لم يسمعه سهيل من أبيه إنما سمعه من الأعمش)[٢]، وقال أبو موسى المديني: (هكذا رواه سهيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، والأعمش قيل لم يسمعه من أبي صالح، وإنما سمعه من رجل عنه، فتكون رواية سهيل عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح)[٣].

وهذا النقل عن البيهقي وأبي موسى يعارض ما ذكره ابن حبان في النص السابق حيث قال: (وقد وهِم من أدخل بين سهيل وأبيه فيه الأعمش ؛لأن الأعمش سمعه من سهيل، لا أنّ سهيلًا سمعه من الأعمش)، فليس في الروايات ما يفيد سماع الأعمش من سهيل لهذا الحديث.

هذا ما يتعلق برواية الأعمش عن أبي صالح، لكن سبق في التخريج أن هناك من تابع الأعمش في روايته عن أبي صالح مما يدل أن للحديث أصلًا، فأما من يرى عدم صحته فيرى أن هذه المتابعات إما أن تكون راجعة إلى رواية الأعمش أو أنها ضعيفة لا تصح، فمن المتابعات: رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه، وسبق الكلام عليها وأن الصواب عنه عن الأعمش.

ومن المتابعات: رواية أبي إسحاق السبيعي عن أبي صالح، وأبو إسحاق مشهور بالتدليس، وقد رواه بالعنعنة، وقد قال البزار: (هذا الحديث إنما يعرف من حديث الأعمش، ولاَ أحسب أبا إسحاق سمعه من أبي صالح)[٤]، على أن الدارقطني يرى أن الحديث حديث الأعمش، وأن ذكر أبي إسحاق خطأ، ذلك أن الراوي عنه وهو زهير بن معاوية قد اختلف عليه ؛فرواه بعضهم عنه عن أبي إسحاق، ورواه آخرون عنه عن الأعمش، قال الدارقطني: (وهو الصواب)[٥]، على أن

=

تبين أن كلام الذهبي ليس على إطلاقه، ينظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث لبشير عمر (٧٣٨/٢).

(١) ينظر علل الدار قطني (١٩١/١٠).

(٢) السنن (٢٠٤٤)، والمعرفة (٢٦٥٥)، وقد عزا ابن حجر في التلخيص الحبير هذا القول إلى ابن المديني، وهو وهم، ينظر البدر المنير (٣٩٦/٣).

(٣) اللطائف من علوم المعارف (٣٣٩).

(٤) المسند (٨٩٢٤).

(٥) العلل (١٩٦/١٠)، لذا ذكر زهيرًا ضمن الرواة عن الأعمش كما سبق، ولم أقف على روايته.

زهيرًا سمع من أبي إسحاق بعدما تغير حفظه[١].

ومن المتابعات: رواية محمد بن جحادة عن أبي صالح، لكنها ضعيفة فهي من طريق الحسن بن أبي جعفر الجفري عن ابن جحادة، والجفري أجمع النقاد على ضعفه مع صلاحه وعبادته، بل قال النسائي: (متروك الحديث)، وقد أخرج ابن عدي هذا الحديث في ترجمته وقال: (له أحاديث صالحة، وهو يروي الغرائب وخاصة عن محمد بن جحادة وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب...ولعل هذه الأحاديث التي أنكرت عليه توهمها توهما أو شبه عليه فغلط)[٢].

ومن المتابعات: رواية صالح بن أبي صالح عن أبيه، وفي الإسناد إليه: عبدالله بن شبيب الربعي وهو واه، ذاهب الحديث[٣].

ومن المتابعات: رواية أبي هاشم الرماني عن أبي صالح، وعن أبي هاشم أبو الصباح عبد الغفور بن عبدالعزيز الواسطي، وهو متروك الحديث بل قال ابن حبان: (كان ممن يضع الحديث)[٤].

وبعد: فقد تبين مما سبق اختلاف النقاد في الحكم على هذا الحديث، فمنهم من يرى صحة الحديثين حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما، وهذا رأي ابن حبان،

ومنهم من يرى صحة حديث أبي هريرة دون حديث عائشة، وهذا رأي أبي حاتم، وأبي زرعة، وابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهم كثير [٥].

ومنهم من يرى عكس القول السابق، وهو رأي البخاري.

ومنهم من يرى عدم صحة الحديثين معًا، وهذا رأي ابن المديني[٦]، وأحمد[٧].

---

(١) الكواكب النيرات (ص: ٣٥٠).

(٢) الكامل (١٤٠/٣)، و تهذيب التهذيب (٢٦٠/٢).

(٣) الميزان (٤٣٧٦).

(٤) الميزان (٥١٥٠).

(٥) ينظر النفح الشذي لابن سيد الناس (١١٩/٤).

(٦) ذكر ذلك الترمذي في السنن (٢٠٧) والعلل الكبير(٩٢) وقال: (وكأنه رأى أصح شيء في هذا الباب عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا)، وكذا نقل الدارقطني عنه في العلل (١٩٧/١٠)، وأبو حفص الموصلي في كتابه المغني عن الحفظ والكتاب (٢٩) وفيه عن ابن المديني: " لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح، إلا حديثا رواه الحسن مرسلًا ".وحديث الحسن أخرجه البيهقي (٢٠٣٠) بسند صحيح إلى الحسن، وعلقه الدارقطني(١٩٧/١٠).

(٧) سبق كلامه عن حديث الأعمش وقال: (ما أُرى لهذا الحديث أصلا) وينظر: مسائل أحمد لأبي داود (١٨٧١) والتمهيد لابن عبدالبر(٢٢٥/١٩)، والنفح الشذي (١١٦/٤)، والعلل المتناهية لابن الجوزي(٧٣٦).

التعقب الرابع:

قال ابن حبان في صحيحه: (٥/ ٣٤)

١٧٤١ – أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا زكريا بن يحيى قال: حدثنا هشيم عن داود بن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن فضالة بن عبد الله الليثي، قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأسلمت وعلمني الصلوات الخمس في مواقيتها قال: فقلت له: إن هذه ساعات أشتغل فيها فمر لي بجوامع. قال: فقال: "إن شغلت فلا تشغل عن العصرين". قال: قلت: وما العصران؟ قال: "صلاة الغداة وصلاة العصر"

١٧٤٢ – أخبرنا عبد الله بن قحطبة بفم الصلح قال: حدثنا إسحاق بن شاهين قال: حدثنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن عبد الله بن فضالة عن أبيه قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان فيما علمنا قال: "حافظوا على الصلوات وحافظوا على العصرين" قلت: يا رسول الله وما العصران؟ قال: "صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها"

قال: أبو حاتم رضى الله تعالى عنه: سمع داود بن أبي هند هذا الخبر من أبي حرب بن أبي الأسود ومن عبد الله بن فضالة عن فضالة وأدى كل خبر بلفظه فالطريقان جميعا محفوظان" اهـ

قال ابن حجر في الإتحاف (١٢/ ١٦٢٧٧/٦٦٧):

(وليس كما زعم، وإنما رواه خالد، عن داود، عن أبي حرب، عن عبد الله بن فضالة، عن أبيه. فالإسنادان اللذان عنده جميعا منقطعان).

دراسة التعقب:

يرى ابن حجر أن كلا الإسنادين فيهما انقطاع، أما اسناد الحديث الثاني فيرويه ابن حبان من طريق خالد بن عبدالله الطحان الواسطي عن داود عن عبدالله بن فضالة عن أبيه فضالة الليثي، وبتتبع الطرق عن خالد تبين أن الرواة عنه هم:

١–إسحاق بن شاهين الواسطي: واختلف عنه: فرواه عبد الله بن قحطبة كما عند ابن حبان بالإسناد السابق، ورواه ابن جرير الطبري كما في المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تأريخ الصحابة والتابعين ص(٦٣)، والحسين بن محمد بن زياد الواسطي كما عند الحاكم (٥١) روياه عن إسحاق عن خالد الطحان عن داود بن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن عبدالله بن فضاله عن أبيه فزادا فيه: (أبا حرب)، وروايتهما أصح، فهما أحفظ وأضبط [١]، وقد زادا رجلًا، ثم إن إسحاق شيخهما قد توبع على هذا الوجه ؛ فقد تابعه:

---

(١) ينظر في ترجمة ابن قحطبة: المستدرك (٩٨٤)، وفي ابن جرير: السير للذهبي(٢٦٧/١٤)، وفي الحسين: تهذيب التهذيب (٣٦٩/٢).

١–عمرو بن عون الواسطي: أخرج روايته أبو داود (٤٢٨)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣٤١/١)، ومن طريقه البيهقي (٢١٨٨)، وابن أبي خيثمة (٢٠٥٣)، ومن طريقه البلخي في قبول الأخبار(٦٠/١)، وابن قانع في معجم الصحابة(٣٢٥/٢)، والطبراني(٨٢٦)، والحاكم (٦٦٣٧)، وأبونعيم(٥٦٥٣).

٢– محمد بن خالد الطحان: أخرج روايته: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٩٣٩)،

٣–وهب بن بقية: أخرج روايته: ابن قانع(٣٢٥/٢)، والحاكم (٥٠)(٧١٧)، وأبونعيم(٥٦٥٣).

٤–الحسن بن علي الواسطي: أخرج روايته: الطحاوي (٩٩٦)،

فكل هؤلاء رووه عن خالد الطحان عن داود عن أبي حرب عن عبدالله عن أبيه فضالة.

فصح بهذا ما قاله ابن حجر من أن إسناد ابن حبان منقطع.

أما الإسناد الأول الذي أخرجه ابن حبان فقد رواه هشيم بن بشير عن داود بن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن فضالة الليثي، دون ذكر عبدالله بن فضاله بين أبي حرب وأبيه فضالة ؛ وقد أخرج روايته: ابن سعد في الطبقات (٧٩/٧)، وأحمد(١٩٠٢٤)، وابن معين في حديثه (١٥)_ومن طريقه ابن أبي خيثمة (٢٠٥٣)، وأبوزرعة الدمشقي في الفوائد المعللة(١٦٧)، والبلخي في قبول الأخبار(٥٩/١)، والحاكم(٥٠)(٧١٧)، والطحاوي في المشكل(٩٩٧)، وابن حبان كما سبق، وأبو نعيم في المعرفة(٥٦٥٣).

وقد خولف هشيم في إسناده ؛ فرواه:

١–خالد بن عبدالله الطحان الواسطي، وسبق تخريجه.

٢–علي بن عاصم الواسطي: أخرج حديثه البيهقي (٢٢١٨)، وأبو جعفر البختري في المنتقى من حديثه (١٨).

٣–مسلمة بن علقمة المازني: أخرج روايته: ابن جرير في المنتخب ص(٦٣)، وابن قانع (٣٢٦/٢)،

والرامهرمزي في الأمثال ص(١٧٥).

٤–فضيل بن سليمان النميري: أخرج روايته: الرامهرمزي ص(١٥٧).

٥–زهير بن إسحاق السلولي: أخرج روايته: البخاري في التاريخ تعليقًا (٥٥٧).

جميع هؤلاء رووه عن داود بن أبي هند عن أبي حرب عن عبدالله بن فضالة عن أبيه فضاله، فزادوا في إسناده عبدالله، وروايتهم أصح فهم أكثر، وفيهم الثقة الحافظ خالد الطحان، وقد قال الإمام أحمد: (هو أحب إلينا من هشيم)[1]، وهو صاحب كتاب بعكس هشيم فقد كان يحدث

(١) تهذيب الكمال (١٠٢/٨).

حفظًا[١]، وفيهم مسلمة بن علقمة وهو إمام مسجد داود بن أبي هند المختلف عليه هنا، وإن كان ليس بالقوي في داود وقد روى عنه مناكير، لكن هنا توبع على روايته وقد قال عبيد الله بن عمر القواريرى: (كان عالما بحديث داود بن أبى هند حافظًا له)[٢]. وقد أخرج له مسلم حديثًا من روايته عن داود[٣]، وقد سئل أبو حاتم عن هذا الحديث من طريق هشيم وخالد فقال: (حديث خالد أصح عندي)[٤].

وعليه فهذا الوجه هو الصحيح عن داود، ولذا أخرج أبو زرعة الدمشقي حديث هشيم في كتابه الفوائد المعللة إشارة إلى علته.

وبهذا صح ما ذكره ابن حجر من وجود الانقطاع في كلا الإسنادين، وأما الكلام عن الحديث وصحته وما في متنه من إشكال، فلم يتطرق له ابن حجر[٥].

التعقب الخامس:

قال ابن حبان في صحيحه (٧/ ٤٦٨):

٣١٩٥ – أخبرنا ابن قتيبة، حدثنا ابن أبي السري، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن سهل المدني، عن سعيد بن زيد، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من ظلم من الأرض شبرا طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين» قال معمر: وبلغني عن الزهري في هذا الحديث قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من قتل دون ماله فهو شهيد».

قال ابن حبان: "روى هذا الخبر أصحاب الزهري الثقات المتقنون فاتفقوا كلهم على روايتهم هذا الخبر عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيد خلا معمر وحده فإنه أدخل بين طلحة بن عبد الله وبين سعيد بن زيد عبد الرحمن بن سهل وأخاف أن يكون ذلك وهما، وقد قال معمر في هذا الخبر بلغني عن الزهري فيشبه أن يكون سمعه من بعض أصحابه عن الزهري فالقلب إلى رواية أولئك أميل" اهـ .

قال ابن حجر في إتحاف المهرة (٥/ ٥٨٧٥/٥٢١) بعد أن ذكر رواية الدارمي من طريق

---

(١) المستدرك (٥١).

(٢) تهذيب الكمال (٥٦٧/٢٧).

(٣) الصحيح (١٩٨).

(٤) علل ابن أبي حاتم (٢٩٦).

(٥) ينظر: فتح الباري لابن رجب (١٩٩/٤)، والمغني للذهبي (٣٣٠٢)، والإمتاع بالأربعين المتباينة السماع لابن حجر (٤٧).

شعيب عن الزهري عن طلحة بن عبدالله عن عبدالرحمن بن سهل عن سعيد بن زيد، وذكر رواية ابن حبان من طريق معمر: "قال ابن حبان: روى هذا الخبر الثقات المتقنون من أصحاب الزهري، فاتفقوا على إسقاط عبدالرحمن عند معمر وحده [١]، وأخاف أن يكون ذلك وهمًا، قلت: بل تابعه عليه شعيب كما ترى..".

دراسة التعقب:

الحديث يرويه الزهري عن طلحة بن عبدالله بن عوف المعروف بطلحة الندى عن عبدالرحمن بن عمرو بن سهل –وبعضهم ينسبه إلى جده– عن سعيد بن زيد رضي الله عنه، واختلف على الزهري في ذكر عبدالرحمن في إسناده فيرى ابن حبان أن معمرًا تفرد بذكره، وخاف أن يكون ذلك وهمًا منه، وأن الثقات المتقنون من أصحاب الزهري لم يذكروه، لاسيما وفي روايته ما يدل على عدم السماع، وتعقبه ابن حجر بأن معمرًا لم ينفرد بذلك بل تابعه شعيب بن أبي حمزة.

وبعد تخريج الحديث وجمع أقوال النقاد تبين أن ذكر عبدالرحمن في الإسناد هي رواية الأكثر، وبيانها كالآتي:

أولًا: الرواة عن الزهري عن طلحة عن عبدالرحمن عن سعيد بن زيد:

١–معمر بن راشد: أخرج روايته: عبدالرزاق(١٨٥٦٤)–ومن طريقه أحمد (١٦٣٩)، وعبد بن حميد(١٠٥)، والترمذي (١٤١٨)، وابن أبي عاصم (٢٣٠)، وابن الجارود(١٠١٩)، وابن المنذر في الإقناع (٢٤١)، والطحاوي في المشكل(٦١٤٢)، وابن حبان(٣١٩٥)(٥١٦٣)، وابن عساكر (٤٣/٢٥)–

وابن الأعرابي(٧٨٩)من طريق هشام بن يوسف الصنعاني ،

والطحاوي (٦١٤٣) من طريق إسحاق بن راهويه،

ثلاثتهم (عبدالرزاق، وهشام، وإسحاق) عن معمر به، إلا أن إسحاق لم يذكر عبدالرحمن في إسناده، وروايته شاذة لمخالفته اثنين من أخص تلاميذ معمر[٢]،

٢–شعيب بن أبي حمزة: أخرج روايته: أحمد (١٦٤١)، والدارمي(٢٦٢٥)، والبخاري (٢٤٥٢)، والبيهقي في المعرفة(١١٩٧٤).

٣–محمد بن الوليد الزبيدي: أخرج روايته: أحمد(١٦٤٣)، وابن جرير في تهذيب الآثار(٢٧٤)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٦٣٢)، والطبراني في مسند الشاميين(١٧٩٧)، وأبونعيم في معرفة الصحابة (٥٦٩)، والخطيب في التاريخ(٣٤/١٦).

---

(١) كذا في الإتحاف، والصواب: (خلا معمر..) كما هو نص ابن حبان.

(٢) شرح علل الترمذي (٥١٦/٢).

٤-أبو أويس عبدالله الأصبحي: أخرج روايته: أحمد(١٦٤٦)، وأبويعلى(٩٥٦)، والبغوي في معجم الصحابة(٩٦٧)، والشاشي(٢٢٩)، وابن عساكر(٤٣/٢٥).

٥- مالك بن أنس: أخرج روايته: النسائي في حديث مالك كما في تهذيب الكمال (٣٠٠/١٧)، وابن جرير في تهذيب الآثار(٢٧٢)، والطحاوي (٦١٤٠) [١].

٦-عبدالرحمن بن خالد بن مسافر: أخرج روايته: الخرائطي (٦٣٢).

٧-سفيان بن حسين: أخرج روايته: الخرائطي (٦٢٧).

٨-صالح بن أبي الأخضر: أخرج روايته: البزار (١٢٥٩)، والطحاوي (٦١٤١).

٩-عبيدالله بن عمر: أخرج روايته: الطبراني في الأوسط (٢٢٤٢).

١٠- عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان: أخرج روايته: الطبراني في الشاميين (١١١).

١١- يونس بن يزيد الأيلي: ذكره الدارقطني في العلل (٤٢٤/٤).

١٢- عُقيل بن خالد: : ذكره الدارقطني في كتابه الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس(١).

ثانيًا: الرواة الذين رووه عن الزهري عن طلحة عن سعيد بدون ذكر عبدالرحمن:

١-سفيان بن عيينة: أخرج روايته: الشافعي كما في السنن المأثورة للمزني(٦٣٨)-ومن طريقه البيهقي في المعرفة(١١٩٧٣)- والحميدي(٨٣)، وأحمد(١٦٢٨)، وابن ماجه(٢٥٨٠)، وابن أبي خيثمة (٩٦٩) (٢٢٥١)، والبزار(١٢٦٠)، وأبويعلى(٩٥٣)، وابن جرير(٢٧٣)، وأبوالقاسم البغوي(٩١٦)، والطحاوي (٦١٣٩)، والخرائطي(٦٣١)، وابن حبان(٤٧٩٠)، والخطيب(٢٧٩/١١)، وابن عساكر (٤١/٢٥).

٢-محمد بن إسحاق: أخرج روايته: أحمد(١٦٤٢)، وابن خزيمة كما في تحفةالأشراف(٤٤٦٠)، والشاشي (٢٢٤)، وابن عساكر(٤٢/٢٥).

٣-سليمان بن كثير: أخرج روايته: الطحاوي(٦١٤٤)، وابن قانع في معرفة الصحابة(٢٦٠/١).

٤-عبدالرحمن السراج: أخرج روايته: الشاشي(٢٢٠)، وابن الأعرابي(١٠٣)، وابن الملخص(١٨١).

فالخلاف على الزهري في ذكر عبدالرحمن وعدمه، ومن رواه بذكره جمع من الثقات الأثبات عن الزهري كمالك، وشعيب، ومعمر، ويونس[٢]، والزائد معه زيادة علم، لذا رجح بعض النقاد هذا

---

(١) وقد رواه مالك عن الزهري عن طلحة عن عبدالرحمن بن عمرو بن سهيل كذا، وإنما هو سهل، نبه على هذا الدارقطني في كتابه الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس (١)، وفي العلل (٤٢٤/٤).

(٢) شرح علل الترمذي (٣٩٩/١)، (٤٧٨/٢).

هذا الطريق كيحي بن معين فقد قيل له: "حديث سفيان بن عيينة، عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد؛ هذا الحديث ؟ قال: بينهما رجل" [١]، وصحح ابن خراش ذكره[٢]، وكذا الدارقطني[٣]، وأخرجه البخاري كما سبق.

على أن الوجه الثاني –وهو عدم ذكر عبدالرحمن – محفوظ عن الزهري فيما يظهر، ويدل لذلك أن جمعًا رووه، وممن رواه سفيان بن عيينة وهو من الأثبات في الزهري بل قدمه ابن المديني على مالك، وجعله الإمام أحمد ويحيى القطان بعد مالك في التثبت عن الزهري، وفي روايته هنا ما يشعر بمزيد ضبط لهذا الحديث ففي بعض الروايات قال: "هذا حفظناه عن الزهري"[٤]، وفي بعضها يقول: "سمعت الزهري غير مرة"[٥]، وفي بعضها قيل له: "إن معمرًا يُدخل بين طلحة وبين سعيد رجلًا ؟ قال سفيان: ما سمعت الزهري أدخل بينهما أحدًا"[٦]، ثم قد تابعه على ذلك محمد بن إسحاق وهو وإن كان ليس بذاك في الزهري إلا أنه روى الحديث بما يفيد ضبطه له ؛حيث أورد فيه سبب الحديث والقصة التي لأجلها أسند سعيد حديثه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ثابت من طرق أخرى عن غير الزهري أيضًا[٧]، وابن إسحاق إمام في الحوادث والسير، وقد رواه عن الزهري مصرحًا بالتحديث[٨]، قال ابن إسحاق: "حدثني الزهري، عن طلحة بن عبدالله بن عوف قال: أتتنا أروى ابنة أوس في نفر من قريش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت: إني أحب أن تأتوا سعيد بن زيد فتكلموه وتذكروه، فإنه انتقص من أرضي إلى أرضه، فقمنا إلى سعيد حتى جئناه في أرضه بالعقيق، فخرج إلينا فقال: قد عرفت ما جاء بكم، أتتكم أروى بنت أوس فقالت: إني أنتقص من أرضها إلى أرضي ما ليس لي، سأحدثكم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أخذ من الأرض ما ليس له طوقه إلى السابعة»، وسمعته يقول: «من قاتل دون ماله فقتل فهو شهيد»، قال: فقلنا: لا والله لا نكلمك

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (٩٦٩)(٢٢٥٠)، وابن عساكر(٤٣/٢٥).

(٢) تاريخ ابن عساكر(٤٣/٢٥).

(٣) العلل (٤٢٧/٤) حيث قال بعد سياقه الاختلاف على الزهري ومن دونه: (وأحبها إلي من قال: عن الزهري عن طلحة عن عبدالرحمن عن سعيد بن زيد).

(٤) أحمد (١٦٢٨).

(٥) الخرائطي(٦٣١).

(٦) كما في مسند الحميدي(٨٣).

(٧) فقد ورد من حديث عروة بن الزبير عن سعيد أخرجها البخاري (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠)، وورد من حديث محمد بن زيد، وأبي سلمة بن عبدالرحمن كلاهما عن سعيد بن زيد، أخرج روايتهما مسلم (١٦١٠). وورد عن غيرهم أيضًا.

(٨) كما عند أبي يعلى والشاشي.

بعد هذا بشيء أبدا، قال: وركبنا وانطلقنا".

والخلاصة: صحة الوجهين عن الزهري كما رجحه ابن حجر في الفتح حيث قال: "ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبته فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه[١]).

ومن رواية ابن إسحاق يتبين أن قول الذهبي: (هذا حديث صالح الإسناد، لكنه فيه انقطاع، لأن طلحة لم يسمعه من سعيد [٢]) فيه نظر.

لذا قال ابن خزيمة: (إن كان ابن إسحاق سمع هذا الخبر من الزهري، ففيه دلالة واضحة على صحة رواية ابن عيينة، عن الزهري، عن طلحة، عن سعيد بن زيد؛ وهذا دال على أن طلحة قد سمع من سعيد بن زيد)[٣].

وبهذ يتبين أن قول ابن حبان رحمه الله من أن كل أصحاب الزهري رووه بإسقاط عبدالرحمن سوى معمر، فيه نظر ظاهر، وأما استدلاله على احتمال كون معمر قد وهم فيه و أن الحديث ربما أخذه من بعض تلاميذ الزهري حيث قال وبلغني عن الزهري، فنص رواية معمر كالتالي:" قال عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن سهل، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: " من سرق من الأرض شبرًا طوقه من سبع أرضين " قال معمر: وبلغني عن الزهري، ولم أسمعه منه زاد في هذا الحديث: " ومن قتل دون ماله فهو شهيد "

وقول معمر هذا مما يؤكد ضبطه وإتقانه، لاوهمه حيث فصل ماسمعه مما لم يسمعه، ثم إن هذا الحديث بسياقه الكامل هي رواية سفيان بن عيينة مما يؤكد أن الزهري حدث به على كلا الوجهين.

قال سفيان حدثنا الزهري، أخبرني طلحة بن عبد الله بن عوف ابن أخي عبد الرحمن بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ظلم من الأرض شبرا طوقه من سبع أرضين، ومن قتل دون ماله فهو شهيد».

التعقب السادس:

أخرج ابن حبان في صحيحه (٨/ ٣٤٥٦/٢٣٧) قال: أخبرنا أحمد بن يحيى بن زهير بتستر، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، قال: حدثنا سعيد بن عامر، عن شعبة، عن قتادة عن أنس بن مالك أن عمومة له شهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال،

---

(١) فتح الباري (٥/ ١٠٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١/ ١٢٦).

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٤/ ٨).

فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجوا لعيدهم من الغد).

ولما ذكر ابن حجر في الإتحاف (٢١٢١٣/٧٥٩/١٦) تخريج ابن الجارود، والطحاوي، والدارقطني للحديث من طريق شعبة وهشيم عن أبي بشر عن أبي عمير بن أنس بن مالك، عن عمومة له من الأنصار قال: "وأما ابن حبان: فأخرجه في صحيحه من طريق: شعبة، عن قتادة، عن أنس، وهو وهم ؛ وهم فيه سعيد بن عامر على شعبة، والمحفوظ عن شعبة ما تقدم، ووافقه هشيم، والله أعلم".

دراسة التعقب:

الحديث اختلف فيه على شعبة:

١– فرواه سعيد بن عامر عنه عن قتادة عن أنس عن عمومة له شهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم...

أخرج روايته: عبدالله في زوائده على المسند (١٣٩٧٤)، ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٥٢١)، والبزار (٧١٦٤)، وابن حبان كما سبق، والبيهقي (٨١٩٧).

٢–وراه جمع من الرواة عن شعبة عن أبي بشر عن أبي عمير بن أنس عن عمومته، وهؤلاء هم:

١ _ حفص بن عمر الحوضي: أخرج روايته: أبو داود(١١٥٧)، وابن المنذر في الأوسط (٢١٨٩).

٢_يحيى بن سعيد القطان: أخرج روايته: النسائي (١٥٥٧).

٣_ابن الجعد: أخرج روايته: أبو القاسم البغوي في الجعديات (١٧١٢).

٤_محمد بن جعفر غندر: أحمد (٢٠٥٧٩)، وأبو بكر الشافعي كما في الغيلانيات(٢٣٢).

٥_أبو الوليد الطيالسي: أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٧٨)، والبيهقي في السنن الصغير(١٣١٤).

٦_بقية بن الوليد: أخرج روايته: الدولابي (٦٩٩).

٧_وهب بن جرير: أخرج روايته: الطحاوي (٢٢٧٧)، والدارقطني (٢٢٠٤).

٨_سفيان الثوري: أخرج روايته: أبوبكر الشافعي (٢٣٣)، والدارقطني (٢٢٠٣).

٩_روح بن عبادة: أخرج روايته: الدارقطني (٢٢٠٤)، والبيهقي (٨١٩٨).

١٠_أبو النضر هاشم بن القاسم: أخرج روايته: الدارقطني (٢٢٠٤).

١١_ النضر بن شميل: أخرج روايته: الدارقطني (٢٢٠٤).

١٢_عمرو بن مرزوق: أخرج روايته: أبوبكر الشافعي (٢٣١).

١٣_ معاذ بن معاذ: أخرج روايته: أبوبكر الشافعي (٢٣٢).

١٤_ عفان بن مسلم: أخرج روايته: أبوبكر الشافعي (٢٣٠).

١٥_ سليمان بن حرب: أخرج روايته: الخطيب في التاريخ (١٢٩٥).

فجميع هؤلاء رووه على خلاف رواية سعيد بن عامر، ولاشك أن روايتهم هي الصواب، فهم الأكثر والأحفظ والأثبت عن شعبة، بل الواحد من هؤلاء أوثق من سعيد فكيف إذا اجتمعوا ؟ ثم إن فيهم غندرَ، ويحيى القطان، ومعاذ بن معاذ، وأبا الوليد الطيالسي وهم من أصحاب شعبة الأثبات [١]، وقد سلك سعيد الجادة في روايته فأخطأ، وهو وإن كان ثقة فليس من شرط الثقة العصمة وقد قال عنه أبو حاتم: "كان فى حديثه بعض الغلط"[٢] ومما يدل على خطأ سعيد أن شعبة قد توبع على الوجه المحفوظ، فقد تابعه:

١–هشيم بن بشير: أخرج روايته: عبدالرزاق (٧٣٣٩)، وابن أبي شيبة(٩٤٦١)(٣٦١٨٣)–ومن طريقه ابن ماجه(١٦٥٣)–وأحمد(٢٠٥٨٤)، وابن الجارود(٢٦٦)، وابن جرير في تهذيب الآثار(١١٣٨)، والطحاوي(٢٢٧٣_٢٢٧٥)، والخطيب في التاريخ(٥٤٦)، والبيهقي(٦٢٨٣).

٢–أبو عوانة الوضاح اليشكري: أخرج روايته: البيهقي (٨١٩٦).

واتفقت أقوال النقاد في الحكم على رواية سعيد بالخطأ، فقد أعلها البخاري، وأبو حاتم، والبزار، والدارقطني، والبيهقي [٣].

وخلاصة التعقب: أن ما ذكره ابن حجر في تعقبه على ابن حبان صحيح.

<u>التعقب السابع:</u>

قال ابن حبان في صحيحه (٨/ ٢٤٨):

٣٤٦٩ – أخبرنا الفضل بن الحباب الجمحي، حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «إن بلالا ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» قال ابن شهاب: "وكان ابن أم مكتوم رجلا أعمى، لا ينادي حتى يقال له: قد أصبحت، قد أصبحت"

قال أبو حاتم: لم يرو هذا الحديث مسندًا عن مالك إلا القعنبي وجويرية بن أسماء، وقال أصحاب مالك كلهم، عن الزهري، عن سالم: أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال ابن حجر في الإتحاف (٩٥٨٣/٣٧٢/٨): (قلت: هو في (الموطأ) مرسل، وقد ذكره الدارقطني: في (الغرائب) متصلا من حديث القعنبي، وابن وهب، وكامل بن طلحة، وإسحاق بن

---

(١) شرح العلل (٥١٣/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٥١/٤)، وينظر مثال آخر أخطأ فيه سعيد على شعبة: الترمذي (٦٩٤) والنسائي في الكبرى(٣٣٠٣).

(٣) ينظر: علل الترمذي الكبير(١٩٣)، وعلل ابن أبي حاتم (٦٨٣)، ومسند البزار(٧١٦٤)، وعلل الدارقطني (٢٥٢٣)، وسنن البيهقي (٨١٩٧).

إبراهيم الحنيني، والواقدي، وأبي قرة موسى بن طارق، وأبي قتادة الحراني، وعبد الرزاق؛ كلهم عن مالك متصلًا).

دراسة التعقب:

تعقب ابن حجر حول قول ابن حبان إنه لم يروه عن مالك موصولًا إلا القعنبي، وجويرية بن أسماء، فبين أن هناك غيرهما، وهذا تخريج الحديث من طريق الإمام مالك:

أولًا: من رواه عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه أي موصولًا بذكر ابن عمر:

١-عبدالله بن مسلمة القعنبي: في روايته للموطأ (٤٧٤)-وعنه البخاري في صحيحه(٦١٧)، ،وأبو القاسم الجوهري في مسند الموطأ(١٧٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار(٨٤٥)، وابن حبان(٣٤٦٩)، والبيهقي(١٨٠٦)، والخطيب في الفصل(٢٨٨/١)-

٢-عبدالرزاق في مصنفه(١٨٨٥).

٣-أبومصعب الزهري في روايته خارج الموطأ كما عند أبي اليمن الكندي في عوالي مالك(٣٨٩)، والبغوي في شرح السنة(٤٣٣).

٤-كامل بن طلحة كما في عوالي مالك لأبي أحمد الحاكم (١٦٤)، وابن الحاجب(٥١٧)، والمنتخب من غرائب مالك لابن المقرئ(٢٤).

ثانيًا: من رواه عن مالك عن الزهري عن سالم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا:

١-يحيى بن يحيى الليثي في الموطأ (١٥).

٢-أبو مصعب الزهري في الموطأ(٢٠٢)(٧٦٩).

٣-سويد بن سعيد الحدثاني في الموطأ(١٣٠)(٩٣٤).

٤-محمد بن الحسن الشيباني في الموطأ(٣٤٨).

٥-الشافعي كما في الأم (١٠٢/١)، وفي مسنده(٦١٦)، والسنن المأثورة (٢٩١)-ومن طريقه البيهقي في المعرفة(٥٣٨)-

٦-معن بن عيسى كما عند ابن سعد في الطبقات(٢٠٧/٤).

٧-عبدالله بن وهب كما عند الطحاوي(٨٤٦)، وابن عبدالبر في التمهيد(٥٦/١٠).

هذا ما وقفت عليه من الطرق مسندًا، وقد ذكر أبو القاسم الجوهري، والدارقطني، وابن عبدالبر جماعة رووه عن مالك؛ منهم من رواه موصولًا ومنهم من رواه مرسلًا، قال الجوهري بعد روايته من طريق القعنبي: (هذا في الموطأ عند القعنبي مسندًا، قال فيه: عن سالم، وعند غيره: عن سالم فقط، وقد رواه في غير الموطأ: عبد الرزاق، وابن أبي أويس، وابن نافع، ومطرف، وأبو قرة، ومحمد بن حرب، وزهير بن عباد، وكامل بن طلحة، فقالوا فيه عن سالم، عن أبيه كما قال

القعنبي)[١]، وقال الدارقطني في نص آخر غير الذي نقله ابن حجر: (تفرد القعنبي بروايته إياه في الموطأ موصولًا عن مالك ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه: (ابن عمر) ووافقه على وصله عن مالك خارج الموطأ عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، وروح بن عبادة، وأبو قرة، وكامل بن طلحة، وآخرون)[٢].

وقال ابن عبدالبر –وهو من أعلم الناس بالموطأ–: (هكذا رواه يحيى مرسلًا وتابعه على ذلك أكثر الرواة عن مالك، ووصله القعنبي وابن مهدي وعبد الرزاق وأبو قرة موسى بن طارق وعبد الله بن نافع ومطرف بن عبد الله الأصم وابن أبي أويس والحنيني ومحمد بن عمرالواقدي وأبو قتادة الحراني ومحمد بن حرب الأحرش وزهير بن عباد الرواسي وكامل بن طلحة كل هؤلاء وصلوه فقالوا فيه عن سالم عن أبيه، وسائر رواة الموطأ أرسلوه وممن أرسله ابن قاسم والشافعي وابن بكير وأبو المصعب الزهري وعبد الله بن يوسف التنيسي وابن وهب في الموطأ ومصعب الزبيري ومحمد بن الحسن ومحمد بن المبارك الصوري وسعيد بن عفير ومعن بن عيسى وجماعة يطول ذكرهم وقد روي عن ابن بكير متصلا ولا يصح عنه إلا مرسلا كما في الموطأ له..)[٣].

وهذا الاختلاف سببه مالك رحمه الله فمعروف عنه قصر الأسانيد أحيانًا ؛وقد رواه أبو مصعب الزهري على الوجهين جميعًا كما سبق، قال الدارقطني: (ومن عادة مالك إرسال الأحاديث وإسقاط رجل[٤]) وقال أبومسعود الدمشقي: (فإن مالكًا كثيرًا ما أرسل أشياء أسندها غيره من الأثبات[٥]) وقال ابن حبان في حديث اختلف فيه على مالك وصلًا وإرسالًا كهذا الحديث: (وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مرارا، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبدا لمن رفع عنه، وأسند بعد أن يكون ثقة حافظًا متقنًا..)[٦].

والحديث ثابت موصولًا من طريق مالك ومن غير طريقه؛ فقد رواه عن الزهري جمع من الرواة وكذا عن سالم، وكذا عن ابن عمر، وقد خرج بعضها في الصحيحين[٧].

---

(١) مسند الموطأ(١٧٧).

(٢) أحاديث الموطأ للدارقطني ص (٢٩)، والأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس للدارقطني (١٢)، والفتح لابن حجر (٩٩/٢).

(٣) التمهيد (٥٦/١٠).

(٤) العلل (٦٣/٦).

(٥) أجوبة أبي مسعود الدمشقي ص(٢٢٧).

(٦) صحيح ابن حبان(٥١٨٥)، وينظر كتاب الثقات الذين تعمدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول لعلي الصياح ص(٩٢).

(٧) ينظر: المسند الجامع (١٠١/١٠-١٠٣).

وخلاصة التعقب أن قول ابن حبان لم يسنده عن مالك إلا القعنبي وجويرية بن أسماء فيه نظر كما سبق، إلا أن يريد لم يسنده من رواة الموطأ، لكن جويرية ليس من رواة الموطأ.

التعقب الثامن:

قال ابن حبان في صحيحه (٤٦٤٨/٥٠٥/١٠):

أخبرنا حاجب بن أركين الفرغاني أبو العباس بدمشق، حدثنا أبو عمر الدوري حفص بن عمر بن عبد العزيز المقرئ، حدثنا أبو إسماعيل المؤدب، عن عيسى بن المسيب، عن نافع عن ابن عمر قال: لما نزلت مثل: {مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم} [البقرة: ٢٦١] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رب زد أمتي" فنزلت: ﴿**مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً**﴾ [البقرة: ٢٤٥] قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رب زد أمتي" فنزلت: {إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب} [الزمر: ١٠].

قال ابن حجر في الاتحاف (٩/ ١١٠٥٠/٢٥٦): (والظاهر: أنه من أفراد عيسى بن المسيب، وقد ضعفه أبو حاتم بن حبان في كتاب الضعفاء، ولم أر من أطلق توثيقه، وعجبت من ابن حبان، كيف يصحح له بعد ذلك ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة؟).

دراسة التعقب:

الحديث يرويه أبو عمر الدوري حفص بن عمر المقرئ عن أبي إسماعيل المؤدب عن عيسى بن المسيب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

أخرج روايته: ابن حبان كما سبق، والطبراني في الأوسط(٥٦٤٥)، والإسماعيلي في معجمه(٢٨١)، وابن شاهين في الخامس من الأفراد(٢٥)(٢٦)، والخطيب في المؤتنف كما في العجاب في بيان الأسباب لابن حجر(٦٠٥/١)، والبيهقي في الشعب(٣٠٤٧)(٣٩٧٥)، والواحدي في تفسيره(٣٧٦/١).

وتابع أبا عمر الدوري: إسماعيل بن إبراهيم بن بسام: أخرج روايته ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٤٣٥) (٢٧٢٤).

وتابع أبا إسماعيل المؤدب: خالد بن يزيد الدمشقي: أخرج روايته ابن مردوية كما في تفسير ابن كثير (٦٩٢/١)، والإتحاف لابن حجر(٢٥٦/٩).

فظهر بهذا تفرد عيسى بن المسيب به عن نافع، وتفرده مما يستنكر فأين أصحاب نافع عن هذا الحديث ؟ ثم هو كوفي ونافع مدني، لذا تعقب ابن حجر ابن حبان فقال: (والظاهر: أنه من أفراد عيسى بن المسيب، وقد ضعفه أبو حاتم بن حبان في كتاب الضعفاء، وعجبت من ابن حبان، كيف يصحح له بعد ذلك ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة؟).

فتعجب ابن حجر كيف يصحح له هنا، وقد جرحه جرحًا شديدًا في كتابه المجروحين فقال:

(عيسى بن المسيب البجلي من أهل الكوفة، يروي عن الشعبي وعلي بن ثابت، روى عنه وكيع وأبو نعيم.. كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطىء في الآثار ولا يفهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به، حدثنا مكحول، قال: حدثنا جعفر بن أبان، قال: سألت يحيى بن معين عن عيسى بن المسيب؟ فقال: ليس بشيء)[١].

وقد ضعفه أيضًا أبو حاتم، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي، والدارقطني[٢].

أما قول ابن حجر: (ولم أر من أطلق توثيقه) فمعارض بقول الحاكم: (وعيسى بن المسيب.. صدوق ولم يجرح قط)[٣]، وبقول ابن عدي بعد أن ذكره في الضعفاء ونقل قول ابن معين والنسائي في تضعيفه: (وهو صالح فيما يرويه)[٤]، ويظهر أن مراده أنه لايتعمد الكذب، أما قول الحاكم فعكسه أقرب للصواب ؛لذا قال ابن حجر: (ضعيف عند أهل الحديث)[٥]، إلا أن أن يكون مراد الحاكم العدالة دون الضبط، والحاصل أن ابن حبان رحمه الله تناقض في هذا الراوي فذكره في الثقات[٦]، وأخرج حديثه في صحيحه، وذكره في المجروحين وجرحه جرحًا شديدًا شديدًا والأئمة على جرحه وتضعيفه.

التعقب التاسع:

قال ابن حبان في صحيحه (١١/ ١١٠):

٤٧٨٩ – أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا سعيد بن عبد الجبار، قال: حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، قال: حدثنا أبو الزناد، عن المرقع بن صيفي، عن جده رياح بن الربيع قال: «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة وعلى مقدمة الناس خالد بن الوليد، فإذا امرأة مقتولة على الطريق، فجعلوا يتعجبون من خلقها قد أصابتها المقدمة، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوقف عليها، فقال: " هاه ما كانت هذه تقاتل، ثم قال: أدرك خالدًا، فلا تقتلوا ذرية، ولا عسيفًا".

٤٧٩١ – أخبرنا أبو عروبة بحران، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن المرقع بن صيفي، عن حنظلة الكاتب، قال: كنا مع

---

(١) المجروحين (٧٠٠).

(٢) لسان الميزان (٥٩٥٠).

(٣) المستدرك (٦٥٠)، واللسان(٥٩٥٠).

(٤) الكامل (١٣٩٦).

(٥) العجاب في بيان الأسباب (١/ ٦٠٦).

(٦) الثقات (٩٨٢٥)، ولعل ذكره له بناء على إسناد هذا الحديث فعرّف به بذكر الشيخ والتلميذ فقط كما هنا وقاعدته إدخال المجهول إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة ولم يكن المتن منكرًا، لكن الراوي هنا لم يكن مجهولًا بل مجروحًا.

رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة، فمر بامرأة مقتولة والناس عليها، فقال: «ما كانت هذه لتقاتل، أدرك خالدًا، فقل له: لا تقتل ذرية، ولا عسيفًا»

قال أبو حاتم: «سمع هذا الخبر المرقع بن صيفي، عن حنظلة الكاتب وسمعه من جده، وجده رياح بن الربيع، وهما محفوظان» اهـ

قال ابن حجر في إتحاف المهرة (٤/ ٤٣٤٨/٣٤٣) لما ساق إسناد ابن حبان الأول: ".. روي عن أبي الزناد، عن المرقع، عن رياح بن الربيع أخي حنظلة.. وهو المحفوظ، وادعى ابن حبان أن الطريقين محفوظان".

دراسة التعقب:

الحديث يرويه سفيان الثوري عن أبي الزناد عبدالله بن ذكوان عن المرقع بن صيفي بن رياح بن الربيع عن عم أبيه حنظلة بن الربيع المعروف بحنظلة الكاتب، ورأى ابن حبان أن هذا الطريق محفوظ، وقد رواه عن سفيان كلٌ من:

١–عبدالرحمن بن مهدي: أخرج روايته: القاسم بن سلام في الأموال (٩٥)، والترمذي في العلل الكبير(٤٧١)، وابن أبي خيثمة (٣٦٩٧)، والنسائي في الكبرى (٨٥٧٣)، وابن جرير في تهذيب الآثار (١٠٣٣–١٠٣٤)، وابن حبان (٤٧٩١).

٢–وكيع بن الجراح: أخرج روايته: ابن أبي شيبة(٣٣١١٧)، وفي مسنده (٨٣١)، وأحمد (١٧٦١٠)، وابن ماجه (٢٨٤٢).

٣– عبدالرزاق في مصنفه (٩٣٨٢) – ومن طريقه الطبراني (٣٤٨٩)، وأبونعيم في معرفة الصحابة (٢٢٣٢).

٤–عبدالله بن المبارك: أخرج روايته: الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١٧٢) وفي مشكل الآثار (٦١٣٦).

٦–الفريابي: أخرج روايته: الطحاوي (٥١٧٣).

٧–أبو إسحاق الفزاري: أخرج روايته: ابن منده في معرفة الصحابة (٣٧٥)، وأبو نعيم (٢٢٣٢).

٨–قبيصة: أخرج روايته: ابن منده في معرفة الصحابة (٣٧٥).

٩–عبيدالله بن موسى: أخرج روايته: ابن زنجوية في الأموال (١٤٦)، وابن منده في معرفة الصحابة (٣٧٥).

١٠–عبدالصمد بن حسان السعدي: أخرج روايته: ابن قانع في معرفة الصحابة(٢٠١/١).

١١– أيوب بن سويد: أخرج روايته: ابن جرير (١٠٣٥).

ورواه أبو الزناد عن المرقع بن صيفي بن رياح عن جده رياح –وقيل: رباح بالموحدة – بن الربيع أخو حنظلة، ويرى ابن حبان أن هذا الطريق محفوظ أيضًا:

ورواه عن أبي الزناد كلٌ من:

١–ابنه عبدالرحمن بن أبي الزناد: أخرج روايته: أحمد (١٥٩٩٣) (١٥٩٩٤) (١٧٦١١) (١٧٦١٢)، والبخاري في التاريخ الأوسط(٤٨٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(٢٧٥١)، وابن جرير(١٠٣٢)، والطحاوي في المشكل(٦١٣٨)، والطبراني(٤٦١٧)(٤٦١٨)، والحاكم (٢٥٦٥)[1].

٢– المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي القرشي: أخرج روايته: ابن أبي شيبة في المسند(٦٨١)، وأحمد (١٥٩٩٢)، وابن ماجه(٢٨٤٢)، والنسائي في الكبرى(٨٥٧٢)، والطحاوي (٥١٦٩–٥١٧١)، وابن حبان (٤٧٨٩)، والطبراني(٤٦١٩)(٤٦٢٠)، وابن منده(٦١٧)، وابو نعيم (٢٧٨٨)، والبيهقي (١٨١٥٧).

٣– ابن جريج: أخرج روايته: عبدالرزاق (١٠٢٤٢) –ومن طريقه أحمد (١٥٩٩٥)، وأبو نعيم (٢٧٨٩)–، والقاسم بن سلام في الأموال (٩٦)، وعند عبدالرزاق بالعنعنة بين ابن جريج وأبي الزناد، وعند البقية: عن ابن جريج قال: أُخبرت عن أبي الزناد.

وقد تابع أبا الزناد في روايته عن المرقع عن جده كلٌ من:

١–عمر بن المرقع بن صيفي: أخرج روايته: البخاري في الأوسط (٤٩٠)، وأبوداود(٢٦٦٩)، والنسائي (٨٥٧١)، والطبراني(٤٦٢١)، وأبو نعيم(٢٧٩٠)؛ والبيهقي في المعرفة(١٨٠٨٤).

٢–موسى بن عقبة: أخرج روايته: البخاري في الأوسط(٤٩١)، والطبراني(٤٦٢٢)، وأبو نعيم (٢٧٩١).

والخلاصة أن الحديث اختلف فيه على أبي الزناد:

١– فرواه سفيان الثوري عنه عن المرقع بن صيفي عن حنظلة بن الربيع بن صيفي،

٢–ورواه عبدالرحمن بن أبي الزناد، والمغيرة بن عبدالرحمن القرشي، والمخبر لابن جريج هؤلاء رووه عن أبي الزناد عن المرقع عن جده رياح.

ورأى ابن حبان أن الطريقين محفوظان، بينما يرى ابن حجر أن الطريق الثاني هو المحفوظ.

والذي يظهر أن قول ابن حجر أقرب للصواب، وذلك لأمور:

١– أن رواة الوجه الثاني أكثر.

---

(١) وقع عند ابن أبي عاصم والطبراني بذكر الأب بين المرقع وجده، والصواب خلافه فعند الطبراني أن الراوي عن ابن أبي الزناد شك في ذكر الأب، أما رواية ابن أبي عاصم، فالروايات الأخرى تفيد أن الراوي وهم في ذلك.

٢- أن فيهم عبد الرحمن بن أبي الزناد، والغالب أن الابن يكون من أعلم الناس بحديث أبيه، ثم إن المغيرة وإن كان فيه كلام إلا أن حديثه عن أبي الزناد أقوى، وقد سئل أبو زرعة: (هو أحب إليك، أو شعيب بن أبي حمزة، أو عبد الرحمن بن أبي الزناد في حديث أبي الزناد؟ فقال: هو أحب إلي من عبد الرحمن ابن أبي الزناد)[١].

٣- أن أبا الزناد قد توبع على الوجه المحفوظ، فقد تابعه ابن المرقع –والابن أعلم بحديث أبيه– وتابعه موسى بن عقبة وهو ثقة فقيه إمام في السير والمغازي والتاريخ[٢] وهذا الحديث من هذا القبيل.

٤- أن في رواية أيوب بن سويد عن الثوري ما يفيد عدم ضبط الثوري لحديثه ؛فقد قال سفيان: أراه –يعني حنظلة–كتب للنبي صلى الله عليه وسلم قال: (مررنا بامرأة مقتولة..)[٣]، ومما يؤيد اضطراب الثوري مانقله أبو القاسم البلخي المعتزلي ت(٣١٩) في كتابه قبول الأخبار ومعرفة الرجال (١/ ٣٤٤) عن الواقدي –وهو متروك–: (قال: فقلت للثورى ليس هكذا يرويه عبد الرحمن بن أبى الزناد، وإسحاق بن حازم[٤]، والمغيرة بن عبد الرحمن هؤلاء يروون عن أبى الزناد، عن المرقع بن صيفى، عن الربيع أخى حنظلة–كذا وأنما هو رياح بن الربيع– قال: هو هكذا وفارقنى على ذلك، ثم زعموا أنه رجع إلى حنظلة)[٥].

٥- أن سائر الأئمة النقاد رجحوا الوجه الثاني وحكموا على رواية الثوري بالخطأ، ومن هؤلاء: أبو بكر بن أبي شيبة، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والترمذي، وابن مندة، والطحاوي[٦].

التعقب العاشر:

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٢٥/١٠١٤)، وينظر الكامل لابن عدي (٨/٧٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/٣٦٢).

(٣) وأيوب بن سويد متكلم فيه، وقد ضعفه جمع من الأئمة، لكن قال ابن عدي: (له حديث صالح عن شيوخ معروفين) وذكر منهم الثوري، وقال: (ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه ويقع فيه ما لا يوافقوه عليه ويكتب حديثه في جملة الضعفاء) ينظر: الكامل (٢/٢٨).

(٤) لم أقف على روايته.

(٥) والواقدي وإن كان متروكًا إلا أن بعضهم يحتمل له ما كان في المغازي والسير، وهذا الحديث من هذا القبيل.

(٦) ينظر على الترتيب: سنن ابن ماجه (٢٨٤٢)، والتاريخ الكبير(١٠٦٩) والأوسط(٤٨٨)، وعلل ابن أبي حاتم (٩١٤) وعلل الترمذي(٤٧١)(٤٧٢)، ومعرفة الصحابة لابن منده (٣٧٦) (٦١٨)، والمشكل للطحاوي (٦١٣٦).

بوّب ابن حبان (٤٨٨٠/٢٣٨/١١) قائلًا:

"ذكر إيجاب دخول النار لمن أسمع أهل الكتاب ما يكرهونه:

أخبرنا أبو خليفة، قال: حدثنا أبو الوليد، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بشر، قال سمعت سعيد بن جبير، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من سمّع يهوديًا أو نصرانيًا دخل النار» .

قال ابن حجر في الاتحاف (١٢٢١٠/٢٤/١٠): "قلت: بوّب عليه: إيجاب دخول النار لمن أسمع أهل الكتاب ما يكرهون، وهذا فيه نظر كبير وهو غلط نشأ عن تصحيف، وذلك أن لفظ هذا الحديث: " من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي دخل النار ". هكذا ساقه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده: عن عفان، عن شعبة، ثنا أبو بشر، سمعت سعيد بن جبير، يحدث عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بهذا.

ورواه أحمد في مسنده: عن محمد بن جعفر. وعن عفان، عن شعبة، عن أبي بشر، به. فهذا هو الحديث، وكأن الرواية التي وقعت لابن حبان مختصرة: " من سمع بي فلم يؤمن دخل النار يهوديًا أو نصرانيًا " فتحرف عليه وبوب هو على ما تحرف، فوقع في خطأ كبير".

دراسة التعقب:

ما ذكره ابن حجر صحيح، فالحديث باللفظ الذي ذكره ابن حبان غريب جدًا، وكل الروايات عن شعبة تخالف هذا اللفظ، فقد رواه عن شعبة كلٌّ من:

١–عفان بن مسلم: أخرج روايته: أبوبكر بن أبي شيبة في مسنده كما في الإتحاف(١٢٢١٠)، وأحمد (١٩٥٦٢) ولفظه: (من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني، ثم لم يؤمن بي دخل النار).

٢–غندر محمد بن جعفر: أخرج روايته: أحمد(١٩٥٣٦)، والروياني(٥٢٦) ولفظه: (من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة).

٣–خالد بن الحارث: أخرج روايته: النسائي في الكبرى(١١١٧٧)ولفظه: (لا يسمع بي أحد من أمتي، أو يهودي، أو نصراني، ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار).

٤–أبو داود الطيالسي كما في إتحاف الخيرة(٨١)–ومن طريقه البزار(٣٠٥٠)– ولفظه: (لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، ولا يهودي، ولا نصراني، ثم لا يؤمن بي إلا كان من أهل النار).

٥–عبدالله بن المبارك: أخرج روايته: ابن جرير في تفسيره(٣٦٥/١٢) ولفظه: (من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني، فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة).

٦–سليمان بن حرب: أخرج روايته أبوبكر الشافعي كما في الغيلانيات(٢٤٤) ولفظه: (من سمع بي من يهودي أو نصراني ثم لم يسلم دخل النار).

هذا ما وقفت عليه من الروايات عن شعبة، كما قد رواه أبو عوانة الوضاح اليشكري متابعًا لشعبة فرواه عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية: أخرج روايته: سعيد بن منصور في تفسيره(١٠٨٤)، وأبو أحمد الحاكم في فوائده (٢) ولفظه: (لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني لا يؤمن بي إلا كان من أصحاب النار)[١].

هذه ألفاظ الحديث، وكما ذكر ابن حجر فقد تحرف وتصحف اللفظ على أحد رواته، أو سقط منه ما أفسد معناه، أو اختصره فأخل بالمعنى، ولأجل هذا منع بعضهم اختصار الحديث وحذف شيئ منه خشية الوقوع في مثل هذا، قال عنبسة بن خالد القرشي: قلت لابن المبارك: علمت أن حماد بن سلمة كان يريد أن يختصر الحديث فيقلب معناه.. فقال لي: أو فطنت له ؟ قال السخاوي إثر ذلك: (هذا الإمام أبو حاتم بن حبان، وناهيك به، وقد ترجم في (صحيحه): " إيجاب دخول النار لمن أسمع أهل الكتاب ما يكرهون "، وساق فيه حديث أبي موسى الأشعري بلفظ: (من سمع يهوديا أو نصرانيا دخل النار). وتبعه غيره، فاستدل به على تحريم غيبة الذمي، وكل هذا خطأ، فلفظ الحديث: (من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي دخل النار)[٢].

التعقب الحادي عشر:

أخرج ابن حبان في صحيحه (٥٧٣٥/٤٤/١٣) قال: أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا عقبة بن مكرم، قال: حدثنا يونس بن بكير، قال: حدثنا زياد بن المنذر، عن نافع بن الحارث، عن أبي برزة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ألا إن الكذب يسود الوجه، والنميمة من عذاب القبر»

قال ابن حجر في الإتحاف (١٧٠٧٤/٥١٠/١٣):

"قلت: زياد بن المنذر هذا: هو أبو الجارود من كبار الروافض وإليه تنسب الطائفة الجارودية، ونافع بن الحارث قيل: هو نفيع بن الحارث أبو داود الأعمى: وهو متروك متهم بالوضع، لكن ابن حبان خالف ذلك، فذكره في الثقات، والحق عندي أنه غيره، فقد ذكره البخاري، فقال: إنه كوفي لم يصح حديثه، فما أدري كيف خفي هذا على ابن حبان ؟ "

دراسة التعقب:

---

(١) وقد روي أيضًا عن سعيد بن جبير مرسلًا أخرجها ابن جرير(١٢/٣٦٣-٣٦٤)، والحديث حتى بذكر أبي موسى معل بالانقطاع فسعيد لم يسمع من أبي موسى الأشعري، ذكر هذا البزار بعد تخريجه، وكذا الذهبي في الرد على ابن القطان ص(٢٦)، وابن حجر في التقريب (٢٢٧٨)، لكن يشهد له حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في صحيحه (٢٤٠).

(٢) فتح المغيث (١٥٠/٣)، ويُحتمل أن يكون الخطأ من شيخ ابن حبان، أو شيخ شيخه.

الحديث أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٧٤٤٠) – وعنه ابن حبان، وابن عدي في الكامل(١٣٤/٤).

وأخرجه ابن بشران في أماليه (١١٨٥)–ومن طريقه البيهقي في الشعب (٤٤٧٣)– من طريق يحيى بن هاشم الغساني عن زياد بن المنذر به.

وذكر المنذري في الترغيب والترهيب (٤٢٧٣) أن الطبراني أخرجه من طريق زياد به.

تعقب ابنُ حجر ابنَ حبان في إيراده الحديث في صحيحه، وفيه زياد بن المنذر، وشيخه نافع، ذلك أن زيادًا متروك الحديث ورماه بعضهم بالكذب، وهو من كبار الروافض وإليه تنسب الطائفة الجارودية[١]، قال عنه ابن معين: (كذاب عدو الله ليس يسوى فلسًا)، وقال أحمد والنسائي: (متروك الحديث)[٢]، بل قال ابن حبان نفسه: (..يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول، لا يحل كتابة حديثه)[٣]، وذكره أيضًا في الثقات[٤]، ويغلب على الظن أن ابن حبان يرى أنهما اثنان، بدليل أنه ذكر له في موضع شيوخًا وتلاميذ غير الذين ذكرهم في الموضع الثاني، وأصحاب التراجم لم يذكروا إلا هذا[٥]، لذا قال ابن حجر لما ذكر أن ابن حبان ذكره في المجروحين والثقات: (فهو هو، غفل عنه ابن حبان)[٦].

وشيخه نافع بن الحارث، يقال له نفيع، وكنيته أبو داود الأعمى وهو متروك أيضًا وكذبه ابن معين وغيره، قال ابن عبد البر: (اجمعوا على ضعفه وكذبه بعضهم وأجمعوا على ترك الرواية عنه)، وذكر ابن حبان نفيعًا في المجروحين، وذكره في الثقات كسابقه قال المزي: (فكأنه

---

(١) نقل المزي في التهذيب (٥١٩/٩) عن الحسن بن موسى النوبختي في كتابه "مقالات الشيعة"قال في ذكر فرق الزيدية العشرة: (قالت الجارودية منهم – وهم أصحاب أبي الجارود زياد بن المنذر: أن علي بن أبي طالب – عليه السلام – أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالأمر من جميع الناس، وتبرؤوا من أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – وزعموا أن الإمامة مقصورة في ولد فاطمة – عليها السلام – وأنها لمن خرج منهم يدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه، وعلينا نصرته ومعونته، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: من سمع داعينا أهل البيت فلم يجبه أكبه الله على وجهه في النار". وبعضهم يرى الرجعة، ويحل المتعة).

(٢) تهذيب الكمال (٢٠٧٠).

(٣) المجروحين (٣٥٩).

(٤) (٧٩٤٦) وفيه: (زياد بن المنذر يروي عن نافع بن الحارث عن أبى بردة..) وإنما هو أبو برزة رضي الله عنه.

(٥) ينظر تاريخ البخاري (١٢٥٥)، والجرح والتعديل (٢٤٦٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٧٠٤).

جعله اثنين) قال ابن حجر معقبًا: (قلت: هو وهم منه بلا ريب وهو هو[١])،

هذا إذا كان نافعًا الموجود في الإسناد هو نفيعٌ، وإلا فبعضهم يرى أنهما اثنان، وقد ذكر ابن حبان نافعًا في الثقات[٢]، وكأن ابن حجر يميل إلى هذا كما في تعليقه هنا في الإتحاف، وقال أيضًا في اللسان: (وذكر المنذري في الترغيب والترهيب أن نافع بن الحارث هذا هو نفيع أبو داود الأعمى وكأنه جزم بذلك لأنه رأى رواية أبي داود، عن أبي برزة ورأى قول من قال: إن اسمه نافع ونفيع تصغيره، ولكن قول البخاري هنا[٣] أنه كوفي يرد عليه لأن أبا داود بصري)[٤]، ويظهر –والله أعلم– أنه هو هو ويكون بعض الرواة كبّر أو دلس اسمه، لذا ذكروا في ترجمة نفيع أن بعض الرواة دلّس اسمه فقال: (نافع بن أبي نافع)[٥]، ولما ذكر المزي الرواة عن نفيع قال: (وأبو الجارود زياد بن المنذر، وسماه نافع بن الحارث)[٦]، وزياد هو الراوي عنه هنا، أما كون أحدهما كوفيًا والآخر بصريًا فإن أبا داود نفيعًا سكن المدينتين، لذا قال قتادة بن دعامة مبينًا كذبه وتدليسه: (كان أبو داود إذا قدم البصرة حدثهم عن زيد بن أرقم والبراء، وإذا قدم الكوفة حدثهم عن بريدة وعمران بن حصين)[٧].

وخلاصة التعقب: أن ماذكره ابن حجر من ضعف الحديث ووهائه هو الصحيح، لذا ذكره ابن عدي في منكرات زياد كما سبق، وضعفه البيهقي في الشعب.

---

(١) ينظر لما سبق: تهذيب التهذيب (٤٧١/١٠).

(٢) الثقات (٥٧٧٥).

(٣) نقل عن البخاري قوله: (لم يصح حديثه وهو كوفي)، والذي في التاريخ الكبير(٢٢٧٥): ((نافع الهمداني عن الحارث–كذا– روى عنه زياد بن المنذر يعد في الكوفيين).

(٤) اللسان (٨٠٨٩).

(٥) التهذيب (٤٧١/١٠).

(٦) تهذيب الكمال (١٠/٣٠).

(٧) التاريخ الأوسط (١٣٠٥)، وإكمال تهذيب الكمال (٧٨/١٢).

التعقب الثاني عشر:

أخرج ابن حبان في صحيحه (١٤/ ٢٤٣/٦٣٣٥) قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا مسروق بن المرزبان، حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن محمد بن إسحاق، عن جهم بن أبي جهم، عن عبد الله بن جعفر، عن حليمة أم رسول الله صلى الله عليه وسلم السعدية التي أرضعته قالت: خرجت في نسوة من بني سعد بن بكر نلتمس الرضعاء بمكة على أتان لي قمراء في سنة شهباء لم تبق شيئا، ومعي زوجي، ومعنا شارف لنا، والله ما إن يبض علينا بقطرة من لبن، ومعي صبي لي إن ننام ليلتنا من بكائه ما في ثديي ما يغنيه، فلما قدمنا مكة لم تبق منا امرأة إلا عرض عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأباه، وإنما كنا نرجو كرامة الرضاعة من والد المولود، وكان يتيما، وكنا نقول: يتيما ما عسى أن تصنع أمه به، حتى لم يبق من صواحبي امرأة إلا أخذت صبيا غيري، فكرهت أن أرجع ولم أجد شيئا وقد أخذ صواحبي، فقلت لزوجي: والله لأرجعن إلى ذلك اليتيم فلآخذنه، فأتيته، فأخذته ورجعت إلى رحلي، فقال زوجي: قد أخذتيه؟ فقلت: نعم والله، وذاك أني لم أجد غيره، فقال: قد أصبت، فعسى الله أن يجعل فيه خيرا، قالت: فوالله ما هو إلا أن جعلته في حجري أقبل عليه ثديي بما شاء الله من اللبن، فشرب حتى روي، وشرب أخوه – يعني ابنها – حتى روي، وقام زوجي إلى شارفنا من الليل، فإذا بها حافل فحلبها من اللبن ما شئنا، وشرب حتى روي، وشربت حتى رويت، وبتنا ليلتنا تلك شباعا رواء، وقد نام صبياننا، يقول أبوه يعني زوجها: والله يا حليمة ما أراك إلا قد أصبت نسمة مباركة، قد نام صبينا، وروي، قالت: ثم خرجنا، فوالله لخرجت أتاني أمام الركب، حتى إنهم ليقولون: ويحك كفي عنا، أليست هذه بأتانك التي خرجت عليها؟ فأقول: بلى والله، وهي قدامنا حتى قدمنا منازلنا من حاضر بني سعد بن بكر، فقدمنا على أجدب أرض الله، فوالذي نفس حليمة بيده إن كانوا ليسرحون أغنامهم إذا أصبحوا، ويسرح راعي غنمي فتروح بطانا لبنا حفلا، وتروح أغنامهم جياعا هالكة، ما لها من لبن، قالت: فنشرب ما شئنا من اللبن، وما من الحاضر أحد يحلب قطرة ولا يجدها، فيقولون لرعائهم: ويلكم ألا تسرحون حيث يسرح راعي حليمة، فيسرحون في الشعب الذي تسرح فيه، فتروح أغنامهم جياعا ما بها من لبن، وتروح غنمي لبنا حفلا، وكان صلى الله عليه وسلم يشب في اليوم شباب الصبي في شهر، ويشب في الشهر شباب الصبي في سنة، فبلغ سنة وهو غلام جفر، قالت: فقدمنا على أمه، فقلت لها، وقال لها أبوه: ردي علينا ابني، فلنرجع به، فإنا نخشى عليه وباء مكة قالت: ونحن أضن شيء به مما رأينا من بركته، قالت: فلم نزل حتى قالت: ارجعا به، فرجعنا به، فمكث عندنا شهرين، قالت: فبينا هو يلعب وأخوه يوما خلف البيوت يرعيان بهما لنا، إذ جاءنا أخوه يشتد، فقال لي ولأبيه: أدركا أخي القرشي، قد جاءه رجلان، فأضجعاه، وشقا بطنه، فخرجنا نشتد، فانتهينا إليه وهو قائم منتقع لونه، فاعتنقه أبوه واعتنقته، ثم قلنا: ما لك أي بني؟ قال: «أتاني رجلان عليهما ثياب بيض، فأضجعاني، ثم شقا بطني، فوالله،

ما أدري ما صنعا»، قالت: فاحتملناه، ورجعنا به، قالت: يقول أبوه: يا حليمة ما أرى هذا الغلام إلا قد أصيب، فانطلقي، فلنرده إلى أهله قبل أن يظهر به ما نتخوف، قالت: فرجعنا به، فقالت: ما يردكما به، فقد كنتما حريصين عليه؟ قالت: فقلت: لا والله، إلا أنا كفلناه، وأدينا الحق الذي يجب علينا، ثم تخوفنا الأحداث عليه، فقلنا: يكون في أهله، فقالت أمه: والله ما ذاك بكما، فأخبراني خبركما وخبره، فوالله ما زالت بنا حتى أخبرناها خبره، قالت: فتخوفتما عليه، كلا والله، إن لابني هذا شأنا، ألا أخبركما عنه إني حملت به، فلم أحمل حملا قط، كان أخف علي، ولا أعظم بركة منه، ثم رأيت نورا كأنه شهاب خرج مني حين وضعته، أضاءت له أعناق الإبل ببصرى، ثم وضعته، فما وقع كما يقع الصبيان، وقع واضعا يده بالأرض، رافعا رأسه إلى السماء، دعاه والحقا بشأنكما).

قال أبو حاتم: "قال وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه عن محمد بن إسحاق، حدثنا جهم بن أبي جهم نحوه، حدثناه عبد الله بن محمد، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا وهب بن جرير"اهـ.

قال ابن حجر في الإتحاف (١٦/ ٩١٨/٢١٤٠٦):" قلت: لكن في هذه الرواية عن جهم بن أبي جهم: حدثت عن عبد الله بن جعفر، ولم يبين ذلك ابن حبان، وهي علة الخبر" .

دراسة التعقب:

أراد ابن حبان من رواية جرير بن حازم أن يبين أن محمد بن إسحاق قد صرح بالتحديث، ليؤمن من تدليسه، لكن تعقبه ابن حجر بأن في الحديث علة أخرى وهي الانقطاع بين جهم وعبدالله بن جعفر كما هي رواية جرير حيث قال جهم: حدثت عن عبدالله،

وبعد البحث في رواية جرير فقد أخرجها إسحاق بن راهويه كما في اتحاف الخيرة (٦٣١٣)، وفي المطالب العالية (٤٢٠٦)، ومن طريقه ابن حبان كما سبق _ قال: أخبرنا وهب بن جرير بن حازم، حدثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق، يقول: حدثني جهم بن أبي الجهم، عن عبد الله بن جعفر أو عن من حدثه عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما قال: لما ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمت حليمة بنت الحارث في نسوة من بني سعد بن بكر يلتمسن الرضعاء..

فهذه الرواية بالشك، كما أن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب يحكي القصة، وليس يرويها عن حليمة كما هو ظاهر رواية ابن حبان، وسيأتي ما يدل على ذلك، ذلك أن عبدالله لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان عمره عشر سنين [(١)]، لكنها ليست علة مؤثرة، لأن مراسيل

(١) الثقات لابن حبان (٧٠١)، وقال ابن حجر في الإصابة (٨/ ٨٧) لما ترجم لحليمة رضي الله عنها قال: (روى عنها عبد الله بن جعفر، قلت (القائل ابن حجر): حديثه عنها بقصة إرضاعها أخرجه أبو يعلى وابن حبان في صحيحه، وصرّح فيه بالتحديث بين عبد الله وحليمة، ووقع في السيرة الكبرى لابن إسحاق بسنده =

الصحابة في حكم المتصل، أما رواية جهم عن عبدالله فالروايات عن ابن إسحاق كالتالي:

١_ جرير بن حازم: وسبق الكلام عليها.

٢_ يحيى بن زكريا بن أبي زائده: أخرج روايته: أبو يعلى الموصلي(٧١٦٣) _ومن طريقه ابن حبان كما سبق، وأبونعيم في معرفة الصحابة(٧٥٦٤)، وابن عساكر(٨٨/٣)_ والطبراني(٥٤٥)، وأبونعيم في دلائل النبوة(٩٤).

٣_زياد بن عبدالله البكائي: أخرج روايته: الطبراني(٥٤٥)–ومن طريقه أبونعيم في المعرفة(٧٥٦٤).

٤_عبدالرحمن بن محمد المحاربي: أخرج روايته: ابن أبي خيثمة(٣٥١٩)، والطبراني(٥٤٥)، ومن طريقه أبونعيم في الدلائل(٩٤) وفي المعرفة(٧٥٦٤)، والرافعي في التدوين(٤٤٨/٢)، وابن الجوزي في المنتظم (٢٦١/٢).

٥_يونس بن بكير: أخرج روايته: الآجري في الشريعة (٩٦٤)، وابن عساكر(٩١/٣)، والبيهقي (١٣٢/١)، وابن الأثير في أسد الغابة(٦٨/٦).

٦_عبدالله بن إدريس: أخرج روايته: ابن راهوية كما في إتحاف الخيرة(٦٣١٦).

٧_بكر بن سليمان الأسواري البصري: أخرج روايته: ابن عساكر تعليقًا(٩٤/٣).

أما رواية جرير وابن إدريس وبكر فبالشك، وأما رواية ابن أبي زائدة والبكائي والمحاربي فبالعنعنة، وأما رواية يونس بن بكير والتي هي أصل الرواية التي وصلتنا من خلالها سيرة ابن إسحاق فقال: (عن محمد بن إسحاق قال: حدثني ابن أبي جهم، قال: حدثني من سمع عبد الله بن جعفر بن أبي طالب يقول: حُدثت عن حليمة بنت الحارث أم رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أرضعته: أنها قالت: " قدمت..).

وبهذا يتبين أن هناك انقطاعًا بين جهم وعبدالله، وأن هناك من حدثه عنه، ولا يُدرى من هو؟ وهذه كما ذكر ابن حجر علة الخبر، وفي هذه الرواية أيضًا ما يفيد أن عبدالله لم يسمعه من حليمة، وهي رواية بكر بن سليمان أيضًا، أما الروايات الأخرى فبالعنعنة بين عبدالله وحليمة، إلا رواية الطبراني –وعنه أبو نعيم–من طريق البكائي و المحاربي ففيهما (عن عبدالله حدثتني حليمة) كذا بالتحديث، ويظهر أنه خطأ، أو تصحيف من قوله (حُدثت عن) وذلك لما سبق ذكره، لذا قال ابن حجر: (ووقع في السيرة الكبرى لابن إسحاق بسنده إلى عبد الله بن جعفر، قال: حدثت عن حليمة)[١] والطبراني قد ساق الطرق وعطف بعضها على بعض، ومن ذلك رواية ابن

=

إلى عبد الله بن جعفر، قال: حدثت عن حليمة)اهـ ورواية ابن حبان ليس فيها التصريح كما سبق.

(١) الإصابة (٧٨/١).

أبي زائدة وهي بالعنعنة قولًا واحدًا كما دلت عليه الروايات الأخرى.

خلاصة التعقب: صحة ما ذكره ابن حجر.

التعقب الثالث عشر:

قال ابن حبان في صحيحه (١٦/ ٢١٥):

٧٢٣٢ – أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو عامر العقدي، حدثنا همام بن يحيى، عن قتادة، عن أيمن، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «طوبى لمن رآني وآمن بي، وطوبى سبع مرات لمن آمن بي ولم يرني»

٧٢٣٣ – أخبرنا النضر بن محمد بن المبارك، حدثنا محمد بن عثمان العجلي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن همام، عن قتادة، عن أيمن، عن أبي أمامة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «طوبى لمن رآني ثم آمن بي، وطوبى سبع مرات لمن آمن بي، ولم يرني».

قال أبو حاتم: "سمع هذا الخبر أيمن، عن أبي هريرة، وأبي أمامة معًا، وأيمن هذا هو أيمن بن مالك الأشعري" اهـ.

قال ابن حجر في الإتحاف المهرة (٦/ ٢٠٩/٦٣٥٠): " قال ابن حبان: أيمن هذا هو ابن مالك الأشعري، وقد سمع هذا الخبر من أبي هريرة، وأبي أمامة معًا ، قلت: هذا رجم بالغيب، وأيمن لا يُدرى من هو؟ والاختلاف فيه على همام ".

دراسة التعقب:

تضمن كلام ابن حجر نقدا لابن حبان من جهتين: الأولى: في تعيين اسم أيمن وأنه مجهول، والثانية: أن الحديث مختلف على أحد رواته؛ ومعنى ذلك ترجيح أحدهما: فإما أن يكون من حديث أبي أمامة أو أبي هريرة رضي الله عنهما.

أما الجهة الثانية فالحديث يرويه همام بن يحيى العوذي عن قتادة بن دعامة السدوسي عن أيمن، واختلف الرواة عن همام على وجهين: الوجه الاول: عن همام عن قتادة عن أيمن عن أبي هريرة رضي الله عنه: تفرد بروايته من هذا الوجه: أبو عامرعبدالملك بن عمرو العقدي أخرج روايته ابن حبان كما سبق.

الوجه الثاني: عن همام عن قتادة عن أيمن عن أبي أمامة رضي الله عنه: وقد رواه عنه كل من:

١–عبيدالله بن موسى: أخرج روايته ابن أبي شيبة كما في اتحاف الخيرة للبوصيري (٧٠)، وابن حبان كما سبق.

٢–أبوداود الطيالسي في مسنده(١٢٢٨).

٣–موسى بن إسماعيل التبوذكي: أخرج روايته: البخاري في التاريخ الكبير(١٥٧٦).

٤–موسى بن داود الضبي: أخرج روايته: أحمد (٢٢١٣٨)، والروياني في مسنده(٢/٣١١).

٥-يزيد بن هارون: أخرج روايته: أحمد (٢٢٢١٤).

٦-عفان بن مسلم: أخرج روايته: أحمد (٢٢٢٧٧).

٧-عبدالصمد بن عبدالوارث العنبري: : أخرج روايته: أحمد (٢٢٢٧٧).

٨-هدبة بن خالد: أخرج روايته عبدالله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند(٢٢١٣٩).

٩-سهل بن بكار: أخرج روايته: الطبراني (٨٠٠٩).

١٠-يعقوب بن إسحاق الحضرمي: أخرج روايته ابن المخلص (١٤١٥).

وبعد فتلك عشرة كاملة يتبين منها صحة الوجه الثاني عن همام، فهم أكثر، وفيهم الثقات الأثبات كيزيد بن هارون، وعفان بن مسلم، وأبي سلمة التبوذكي، وصح بهذا ماذكره ابن حجر من كون حديث أبي هريرة راجع إلى همام وأن أبا عامر العقدي أخطأ عليه، وشذ في روايته، ويدل لذلك أيضًا أن همامًا قد توبع في روايته عن قتادة، فقد أخرج ابن أبي عاصم في السنة (١٤٨٣)، وعبدالله بن أحمد في زوائده(٢٢١٣٩)-ومن طريقه الطبراني(٨٠١٠)- من طريق حماد بن الجعد عن قتادة عن أيمن عن أبي أمامة، وحماد ضعيف لكنه صالح للمتابعة في مثل هذه الحال[١]، وتوبع همام متابعة قاصرة أيضًا فقد أخرج تمام في فوائده (٢٦٠)(١٦٨٠) من طريق جَمِيعُ بن ثَوْب الرَّحَبِي عن خالد بن معدان عن أبي أمامة، لكن جَميع منكر الحديث، وقد أورد الذهبي الحديث في ترجمته[٢].والخلاصة أن الصواب كونه من حديث أبي أمامة وهو ما رجحه الدارقطني فقال بعد ذكره لبعض الاختلاف: (والمحفوظ عن أيمن عن أبي أمامة)[٣].

أما ما يتعلق باسم أيمن وأن ابن حبان ذكر أنه أيمن بن مالك الأشعري، فقال ابن حجر: إن هذا رجمًا بالغيب، ذلك أنه لم يات مصرحًا باسمه في كل الروايات السابقة، لذا ترجم له البخاري وابن أبي حاتم[٤] ولم يذكرا شيئًا من ذلك إنما ذكروا روايته عن أبي أمامة، ورواية قتادة عنه.وقد تفرد قتادة بالرواية عنه، وأعله البخاري أيضًا فقال: (ولم يذكر قتادة سماعه من أيمن ولا أيمن من أبي أمامة)[٥]، أما ابن حبان فقد ذكره في كتابه الثقات[٦]، وبناء عليه أورد الحديث في صحيحه، وقد قال عنه الذهبي: (شيخ مجهول) ونقل عن شيخه العراقي قوله: (لا أعرفه)، وابن

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/٣).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٤٨٦)، وقد رواه أيضًا عن خالد بن معدان عن عبدالله بن بسر رضي الله عنه، أخرجها الحاكم(٦٩٩٤) مما يدل على اضطرابه، لكن ذكر ابن حجر في الإتحاف (٦٣٦١) أن روايته عند الحاكم قد جمع فيها بين الصحابيين، ولم أقف عليها في المستدرك.

(٣) العلل (٢٧٠٨).

(٤) التاريخ الكبير(٢٧/٢)، الجرح والتعديل(٣١٩/٢).

(٥) التاريخ الكبير(٢٧/٢).

(٦) الثقات(١٧٧٣).

حجر وإن شد في عبارته على ابن حبان إلا أنه في موضع آخر استأنس به فقال لما جهله الذهبي: (قد ذكره ابنُ حِبَّان في الثقات فقال: هو أيمن بن مالك الأشعري.. وصحَّحَ ابن حبان الطريقين في صحيحه، وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحًا)[١]. وقال في الأمالي المطلقة: (هذا حديث حسن..وأيمن وقع هكذا غير منسوب وقد قيل إنه ابن مالك الأشعري ولا يعرف حاله مع ذلك، ولكن يقوى الحديث بشواهده)[٢].

(١) اللسان (١٣٣٨).

(٢) الأمالي (٤٦) .

الخاتمة

تبين من البحث أن الصواب في أغلب التعقبات هي في جانب ابن حجر، وهذا أمر طبعي، لأن الناقد بصير، فالناقد يأتي إلى شيء موجود فيقوم بتحليله وبيان عيوبه، بعكس الأول الذي أنشأ المعدوم، فالنقد كالترميم للبيت، ما كان ليكون لولا وجود هذا البيت، فالفضل للسابق حتمًا،وكفى المرء نبلاً أن تُعد معايبه ، وقد قال الخطيب: "من صنف فقد جعل عقله على طبق يعرضه على الناس[١]"، وقيل:" من صنف كتابًا فقد استُهدف.. [٢]"، وقد تبين من خلال البحث: أن أكثر التعقبات إنما هي في الاختلاف بين الرواة، فابن حبان إذا رأى أن المختلفين ثقات صحح الحديث من جميع الطرق غالبًا، بينما ابن حجر ينظر إلى أقوى الطرق مستعينًا بالأحفظ والأكثر ونحو ذلك. وهذا الملحظ كثير في صحيحه، وتعقبه ابن حجر في بعض المواضع هنا، وتعقبه في مواضع أخرى كما في التلخيص الحبير.

(١) السير (٣٠٨/١٩) .

(٢) ينظر أدب الدنيا والدين للماوردي (٣٤٨).

قائمة المصادر والمراجع:

١- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة، ط١، ١٤١٥هـ.

٢- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: أبي عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٧م.

٣- أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: أبي الوليد هشام بن علي، مكتبة أهل الحديث، الشارقة – الإمارات.

٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله ابن أحمد بن إبراهيم تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد – أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٧- البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٨- تاريخ ابن أبي خيثمة (التاريخ الكبير)، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، تحقيق: صلاح بن فتحي هَلل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ.

٩- تاريخ ابن عساكر (تاريخ دمشق)، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

١٠- تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة

العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ.
١١- تاريخ ابن معين – رواية الدوري، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩
١٢- التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.
١٣- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.
١٤- تاريخ بغداد، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت
الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م
١٥- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربعي، تحقيق: عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.
١٦- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
١٧- تفسير ابن جرير الطبري(جامع البيان في تأويل القرآن)، محمد بن جرير ، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٨- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٩- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٢٠- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
٢١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
٢٢- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، طبع

بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ.

٢٣- الجامع لعلوم الإمام أحمد، خالد الرباط، سيد عزت عيد، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٤- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم ، الرازي ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١هـ.

٢٥- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة – بيروت.

٢٦- الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: أبي عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٧- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، طبعة ١٤١٤هـ.

٢٨- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٩- سير أعلام النبلاء، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ.

٣٠- شرح علل الترمذي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣١- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣٣- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر)، محمد ابن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.

٣٤- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري

النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٥- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٣٦- طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى)، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٣٧- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن عبد الله بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي – عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـ.
٣٨- العلل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن أبي حاتم الرازي، ، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد – د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.
٣٩- العلل الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى، أبو عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين: عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٤٠- علل الدارقطني (الواردة في الأحاديث النبوية)، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤١- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
٤٢- فتاوى شيخ الإسلام (مجموع الفتاوى)، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبدالرحمن بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
٤٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٤٤- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، تحقيق: أبي عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٤٥- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، أبو البركات، محمد بن أحمد، المعروف بابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، ط١، ١٤٠١هـ.
٤٦- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني، أبو موسى المديني، تحقيق: أبي عبد الله محمد علي سمك، دار

الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٤٧- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان ابن أحمد بن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
٤٨- المحدث الفاصل، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٤٩- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد ابن حمدويه، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
٥٠- مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
٥١- المسند الجامع، حققه ورتبه وضبط نصه: بشار عواد معروف وآخرون، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات، الكويت، ط١، ١٤١٣هـ.
٥٢- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله – عبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٥٣- معرفة الصحابة، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٦هـ.
٥٤- المغني عن الحفظ والكتاب (مطبوع مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني)، عمر بن بدر بن سعيد، أبو حفص الوراني الموصلي الحنفي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٥٥- المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر.
٥٦- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٥٧- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ١٤٢٥هـ، وقف السلام الخيري، ط١، ١٤٢٥هـ.
٥٨- موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ.

٦٠- نصب الراية لأحاديث الهداية، عبدالله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.

٦١- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ.

References

1. Ithaf al-Mahra b'il-Fawa'id al-Mubtakara min Atraf al-'Ashara by Abu al-Fadl Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad ibn Hajar al-Asqalani, edited by the Center for the Service of the Sunnah and Biography, under the supervision of Dr. Zuhair bin Nasser al-Nasser, King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qur'an - and the Center for the Service of the Sunnah and Prophetic Biography in Medina, 1st edition, 1415 AH.
2. Al-Ahadith al-Lati Khulifa Fihā Malik bin Anas by Abu al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad bin Mahdi al-Daraqutni, edited by Abu Abd al-Bari Rida bin Khalid al-Jaza'iri, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition, 1997 CE.
3. Ahadith al-Muwatta' & Dhikr Ittifaq al-Ruwat 'an Malik & Ikhtilafihim Fihi & Ziyadatihim & Nuqsanihim by Abu al-Hasan Ali bin Umar bin Ahmad bin Mahdi al-Daraqutni, edited by Abu al-Walid Hisham bin Ali, Ahl al-Hadith Library, Sharjah - UAE.
4. Al-Irshad fi Ma'rifat 'Ulama' al-Hadith **by** Abu Ya'la al-Khalili, Khalil bin Abdullah bin Ahmad bin Ibrahim, edited by Muhammad Said Omar Idris, Al-Rushd Library, Riyadh, 1st edition, 1409 AH.
5. *Iklal Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal* by Maghaltay bin Qulij bin Abdullah al-Bakjari, edited by Abu Abd al-Rahman Adel bin Muhammad - Abu Muhammad Usama bin Ibrahim, Al-Faruq Publishing and Printing, 1st edition, 1422 AH.
6. *Al-Imta' bil-Arba'in al-Mutabayina al-Sama'* by Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani, edited by Abu Abd Allah Muhammad Hassan Muhammad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1418 AH.
7. *Al-Badr al-Munir fi Takhreej al-Ahadith wal-Athar al-Waqi'a fi al-Sharh al-Kabir* by Ibn al-Mulaqqan Siraj al-Din Umar bin Ali bin Ahmad al-Shafi'i, edited by Mustafa Abu al-Gheit and others, Dar al-Hijra Publishing and Distribution, Riyadh, 1st edition, 1425AH.
8. *Tarikh Ibn Abi Khaythama (al-Tarikh al-Kabir)* by Abu Bakr Ahmad bin Abi Khaythama Zuhayr bin Harb, edited by Salah bin Fathi Hall, Al-Faruq Publishing and Printing, Cairo, 1st edition, 1427 AH.
9. *Tarikh Ibn Asakir (Tarikh Dimashq)* by Abu al-Qasim Ali bin al-Hasan bin Hibat Allah known as Ibn Asakir, edited by Amr bin Gharama al-‘Amrawi, Dar al-Fikr Publishing and Distribution, 1415 AH.
10. *Tarikh Ibn Ma'in - Riwayat Ibn Muhriz* by Abu Zakariya Yahya bin Ma'in bin Awn bin Ziyad bin Bostam bin Abdul Rahman al-

Murri al-Walahi, Baghdadi, edited by Muhammad Kamil al-Qassar, Arabic Language Academy, Damascus, 1st edition, 1405AH.

11. *Tarikh Ibn Ma'in - Riwayat al-Duri* by Abu Zakariya Yahya bin Ma'in bin Awn bin Ziyad bin Bostam bin Abdul Rahman al-Murri al-Walahi, Baghdadi, edited by Ahmad Muhammad Noor Saif, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Mecca, 1st edition, 1399 AH.
12. *Al-Tarikh al-Awsat* by Muhammad bin Ismail bin Ibrahim Abu Abd Allah al-Bukhari, edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, Dar al-Wa'i, Dar al-Turath Library - Aleppo, Cairo, 1st edition, 1397 AH.
13. *Al-Tarikh al-Kabir* by Muhammad bin Ismail bin Ibrahim Abu Abd Allah al-Bukhari, edited by Sayyid Hashim al-Nadwi, Dar al-Fikr, Beirut.
14. *Tarikh Baghdad* by Ahmad bin Ali Abu Bakr al-Khatib al-Baghdadi, edited by Bashar Awad, Dar al-Gharb al-Islami - Beirut, 1st edition, 1422 AH - 2002 CE.
15. *Tarikh Mawlid al-'Ulama' & Wafayatihim* by Abu Sulayman Muhammad bin Abdullah bin Ahmad bin Rabi'a bin Sulayman bin Khalid bin Abdul Rahman bin Zubair al-Rubai, edited by Abdullah Ahmad Suleiman al-Hamd, Dar al-'Asimah, Riyadh, 1st edition, 1410 AH.
16. *Tuhfat al-Ashraf bi Ma'rifat al-Atraf* by Jamal al-Din Abu al-Hajjaj Yusuf bin al-Zaki Abdul Rahman bin Yusuf al-Mizzi, edited by Abdul Samad Sharaf al-Din, Al-Maktabah al-Islamiyyah, Beirut, 2nd edition, 1403 AH.
17. *Taqrib al-Tahdhib* by Ahmad bin Ali bin Hajar Abu al-Fadl al-Asqalani al-Shafi'i, edited by Muhammad Awama, Dar al-Rashid, Syria, 1st edition, 1406 AH.
18. *Al-Tamhid Lima fi al-Muwatta' min al-Ma'ani wal-Asanid* by Abu Umar Yusuf bin Abdullah bin Abdul Barr al-Namari, edited by Mustafa bin Ahmad al-Alawi,
19. Muhammad Abdul Kabir al-Bakri, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Morocco, 1387 AH.
20. *Tahdhib al-Tahdhib* by Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani, Al-Matba'ah al-Da'irah al-Ma'arif al-Nizamiyyah, India, 1st edition, 1326 AH.
21. *Tahdhib al-Kamal fi Asma' al-Rijal* by Yusuf bin Abdul Rahman bin Yusuf, Abu al-Hajjaj, Jamal al-Din al-Mizzi, edited by Bashar Awad Ma'ruf, Al-Maktabah al-Risalah, Beirut, 1st edition, 1400 AH.
22. *Al-Thiqat* by Muhammad bin Hibban bin Ahmad bin Hibban al-Tamimi, Abu Hatim, al-Darimi, al-Busti, printed with the

assistance of the Ministry of Education of the Indian Government, under the supervision of Dr. Muhammad Abdul Ma'id Khan, Director of the Ottoman Encyclopedia, published by the Ottoman Encyclopedia, Hyderabad, India, 1st edition, 1393 AH.

23. *Al-Jami' Li'ulum al-Imam Ahmad* by Khalid al-Ribat, Said Ezzat Eid, Dar al-Falah for Scientific Research and Heritage Preservation, Fayoum, Egypt, 1st edition, 1430 AH.
24. *Al-Jarh & al-Ta'dil* by Abu Muhammad Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Hatim al-Razi, printed by the Council of the Ottoman Encyclopedia, Hyderabad - Deccan - India, Dar Ihy' al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1271 AH.
25. *Al-Darayah fi Takhreej Ahadith al-Hidayah* by Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani, edited by Sayyid Abdullah Hashim al-Yamani, Dar al-Ma'rifah, Beirut.
26. *Al-Radd 'ala Ibn al-Qattan fi Kitabihi Bayan al-Wahm & al-Iham* by Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman bin Qaymaz al-Dhahabi, edited by Abu Abdul A'la Khalid bin Muhammad bin Uthman al-Misri, Al-Farouq Al-Hadithah, Cairo, 1st edition, 1426 AH.
27. *Al-Sunan al-Kubra* by Ahmad bin al-Husayn Abu Bakr al-Bayhaqi, edited by Muhammad Abdul Qader Atta, Dar al-Baz Library, Mecca, 1414 AH.
28. *Sunan al-Nasa'i al-Kubra* by Ahmad bin Shu'ayb Abu Abdul Rahman al-Nasa'i, edited by Hassan Abdul Mun'im Shalabi, supervised by Shu'ayb al-Arna'ut, foreword by Abdullah bin Abdul Muhsin al-Turki, Al-Maktabah al-Risalah, Beirut, 1st edition, 1421 AH.
29. *Siyar A'lam al-Nubala'* by Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Uthman al-Dhahabi, edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Muhammad Na'im al-Arqasusi, Al-Maktabah al-Risalah, Beirut, 9th edition, 1413 AH.
30. *Sharh 'Illal al-Tirmidhi* by Abu al-Faraj Abdul Rahman bin Ahmad bin Rajab al-Hanbali, edited by Nur al-Din A'tar, Maktabah al-Manar, Jordan, 1st edition, 1407 AH.
31. *Sharh Mushkil al-Athar* by Abu Ja'far Ahmad bin Muhammad bin Salamah al-Misri known as al-Tahawi, edited by Shu'ayb al-Arna'ut, Al-Maktabah al-Risalah, 1st edition, 1415 AH.
32- Sahih Ibn Hibban arranged by Ibn Balban Muhammad ibn Hibban Abu Hatim al-Tamimi al-Basti, edited by: Shuaib al-Arnaout, Al-Risalah Foundation, Beirut, 2nd edition, 1414 AH.
33- Sahih al-Bukhari, the comprehensive, authentic, and abridged, Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah al-Bukhari al-Ja'fi, edited by:

Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Dar al-Salam for Publishing and Distribution, Riyadh, 1st edition, 1417 AH.

34- Sahih Muslim, the authentic, abridged, Muslim ibn al-Hajjaj Abu al-Hasan al-Qushayri al-Naysaburi, edited by: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut.

35- The Great Weak, Abu Ja'far Muhammad ibn Amr ibn Musa ibn Hammad al-Uqaili, edited by: Abdul-Muati Amin Qalaji, Dar al-Maktaba al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1404 AH.

36- Tabaqat Ibn Sa'd (The Great Classes), Muhammad ibn Sa'd ibn Mani' Abu Abdullah al-Basri al-Zahri, edited by: Muhammad Abdul Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, 1st edition, 1410 AH.

37- Tabaqat al-Shafi'i al-Kubra, Taj al-Din ibn Abdullah ibn Abdul Kafi al-Subki, edited by: Mahmoud Muhammad al-Tanahi - Abdul Fattah Muhammad al-Halu, Hijr for Printing and Publishing, 2nd edition, 1413 AH.

38- Al-'Ilal, Abu Muhammad Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Idris ibn Abi Hatim al-Razi, edited by: a team of researchers, under the supervision and care of Dr. Sa'd ibn Abdullah al-Hamid Dr. Khalid ibn Abdul Rahman al-Juraisi, Al-Juraisi Foundation for Distribution and Advertising. Riyadh, 1st edition, 1427 AH.

39- Al-'Ilal al-Kabir Muhammad ibn Isa ibn Sura ibn Musa Abu Isa al-Tirmidhi, edited by: Subhi al-Samarra'i and others, Alam al-Kutub - Nahda al-Arabiya Library, Beirut, 1st edition, 1409 AH.

40- Al-Daraqutni's Reasons in the Prophetic Hadiths, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed bin Mahdi Al-Daraqutni, edited by: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, Dar Taybah, Riyadh, 1st edition, 1405 AH.

41- The Infinite Reasons in Weak Hadiths, Jamal Al-Din Abu Al-Faraj Abdul Rahman bin Al-Jawzi, edited by: Khalil Harras, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1403 AH.

42- Fatwas of Sheikh Al-Islam (Collection of Fatwas), Ahmad bin Abdul Halim bin Taymiyyah Al-Harrani, edited by: Abdul Rahman bin Qasim, Ibn Taymiyyah Library, 2nd edition.

43- Fath Al-Bari, Explanation of Sahih Al-Bukhari, Ahmad bin Ali bin Hajar Abu Al-Fadl Al-Asqalani Al-Shafi'i, Number of its books, chapters and hadiths Muhammad Fuad Abdul Baqi, Dar Al-Ma'rifah, Beirut, 1379 AH.

44- Acceptance of news and knowledge of men, Abu Al-Qasim Abdullah bin Ahmed bin Mahmoud Al-Kaabi Al-Balkhi, investigation: Abu Amr Al-Hussaini bin Omar bin Abdul Rahim, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1421 AH.

45- The Bright Planets in Knowing Those Who Mixed Up Trustworthy Narrators, Abu Al-Barakat Muhammad bin Ahmed, known as Ibn Al-

Kayyal, investigation: Abdul Qayyum Abdul Rab Al-Nabi, 1st edition, 1401 AH.

46- Al-Lata'if from the Subtleties of Knowledge in the Sciences of the Hadith Scholars Muhammad bin Omar bin Ahmed bin Omar bin Muhammad Al-Isfahani Abu Musa Al-Madini, investigation: Abu Abdullah Muhammad Ali Samak, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, 1st edition, 1420 AH.

47-The Wounded of the Hadith Scholars, the Weak and the Abandoned, Muhammad ibn Hibban ibn Ahmad ibn Hayyan Abu Hatim al-Darimi, al-Busti, edited by: Mahmoud Ibrahim Zayed, Dar al-Wa'i, Aleppo, 1st edition, 1396 AH.

48- The Distinguished Hadith Scholar al-Hasan ibn Abd al-Rahman al-Ramharmuzi, edited by Muhammad Ajaj al-Khatib, Dar al-Fikr, Beirut, 3rd edition, 1404 AH.

49- Al-Mustadrak 'ala al-Sahihain, Abu Abdullah al-Hakim Muhammad ibn Abdullah ibn Muhammad ibn Hamduyah, edited by: Mustafa Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1411 AH.

50- Musnad al-Bazzar (al-Bahr al-Zakhar), Abu Bakr Ahmad ibn Amr ibn Abd al-Khaliq al-Bazzar, edited by: Mahfouz al-Rahman Zain Allah, Quranic Sciences Foundation, Library of Sciences and Wisdom, Beirut, Medina, first edition, 1409 AH.

51- Al-Musnad Al-Jami`, verified, arranged and its text was corrected by Bashar Awad Marouf and others, Dar Al-Jeel for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, United Company for Newspaper and Publications Distribution, Kuwait, 1st edition, 1413 AH.

52- Al-Mu`jam Al-Awsat, Abu Al-Qasim Sulayman bin Ahmad Al-Tabarani, verified by: Tariq bin Awad Allah – Abdul Mohsen bin Ibrahim, Dar Al-Haramayn, Cairo, 1415 AH.

53- Ma`rifat Al-Sahaba, Abu Abdullah Muhammad bin Ishaq bin Muhammad bin Yahya bin Mandah Al-`Abdi, verified by: Amer Hassan Sabry, United Arab Emirates University Publications, 1st edition, 1426 AH.

54- Al-Mughni `an Al-Hifz wal-Kitab (printed) with Jannat Al-Murtab bi-Naqd Al-Mughni `an Al-Hifz wal-Kitab by Abu Ishaq Al-Huwaini) Omar bin Badr bin Sa`id, Abu Hafs Al-Warani Al-Mawsili Al-Hanafi Dar Al-Kitab Al-`Arabi, Beirut, 1st edition, 1407 AH.

55- Al-Mughni fi al-Du'afa Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi, edited by: Nour al-Din Atar.

56- Al-Mughni fi Fiqh al-Imam Ahmad bin Hanbal al-Shaibani Abdullah bin Ahmad bin Qudamah al-Maqdisi Abu Muhammad, Dar al-Fikr. Beirut, 1st ed., 1405 AH

57- The Methodology of Imam Ahmad in Defective Hadiths, Bashir Ali Omar, Islamic University of Madinah, 1425 AH, Waqf al-Salam al-Khairi, 1st ed., 1425 AH.
58- Explaining the Delusions of Collection and Separation, Abu Bakr Ahmad bin Ali bin Thabit bin Ahmad bin Mahdi al-Khatib al-Baghdadi, edited by: Abdul-Muati Amin Qalaji, Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1st ed., 1407 AH.
59- Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz al-Dhahabi, edited by: Ali Muhammad al-Bajawi, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut, 1st ed., 1382 AH.
60- Nasb Al-Rayah for the Hadiths of Guidance, Abdullah bin Youssef Abu Muhammad Al-Hanafi Al-Zayla'i, edited by: Muhammad Youssef Al-Banuri, Dar Al-Hadith, Egypt, 1357 AH.
61- Al-Nukat on the Book of Ibn Al-Salah, Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar Al-Asqalani, edited by: Rabi' bin Hadi Umair Al-Madkhali, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 1404 AH.